مجلة الأمن العام

المجلة العربية لعلوم الشرطة

العدد ٢٦٣

عيد الشرطة ٧٣ عاماً

في هذا العدد

كلمة رئيس التحرير 2

كلمة السيد الرئيس/ عبدالفتاح السيسي
بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة الثالث والسبعين 4

كلمة السيد/ محمود توفيق
بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة الثالث والسبعين 7

ملف خاص بمناسبة عيد الشرطة 20 25 11

الحماية الجنائية للعُملة بين العقاب والإعفاء 23

المكتبة الأمنية
محاور دعم الترابط الأسري وأثره الإيجابي على أمن المجتمع 26

المحاور المرورية الجديدة والنقل الذكي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 28

تحقيق الأدلة الجنائية في الميتافيرس 34

جهود الأمم المتحدة لمواجهة الفساد 42

التعاون العربي الأمني في ضوء الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 48

الحماية الأمنية من مخاطر استخدام الإرهاب للهندسة الوراثية والفيروسات 52

دور المؤسسة الأمنية في حماية الوعي العام في ظل تقنيات الثورة الصناعية الرابعة 54

مجلة الأمن العام

المجلة العربية لعلوم الشرطة

العدد ٢٦٣ السنة ٦٧
١٤٤٦ هـ - يناير ٢٠٢٥ م

تصدر عن جمعية نشر الثقافة لرجال الشرطة المسجلة برقم ٦٨/١٢١٦ القاهرة

رئيس مجلس الإدارة

لواء / هاني أبو المكارم

أعضاء مجلس الإدارة

لواء دكتور / أحمد الدسوقي

لواء دكتور / بدر الديب

لواء / أيمن ليلة

لواء / أحمد رؤوف حامد

لواء / محمد سليمان زكي

لواء دكتور / أحمد النيداني

عقيد دكتور / محمد عماد السنباطي

مقدم / أحمد حافظ رمضان

لواء / حاتم فتحي حماد
رئيس التحرير والمدير العام

إن كافة الأبحاث والآراء والمعلومات الواردة بالعدد تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط ولا تمثل وجهة نظر وزارة الداخلية

إدارة المجلة: ٨ ش الألفى - القاهرة
ت: ٢٥٧٤١٣٥٨ - ٢٥٧٤٣٨٧٣ - ص . ب ١٧٣٩
بريد إلكترونى: magazine@moi.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية
١٩٧٣/٢٩

صباح الخير

معركة الشرطة واتفاقية الجلاء

قارئنا العزيز .. تطل عليك مجلة (الأمن العام) بعدد خاص في ذكرى غالية عزيزة.. ذكرى معركة الإسماعيلية في ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ الذى اتخذته هيئة الشرطة المصرية عيداً لها.. فبات عيداً وطنياً لمصر كلها حكومةً وشعباً.. ولا نمل من استعادة تلك الذكرى الملهمة المفعمة بالقيم النبيلة والبطولات الخالدة والتضحيات النفيسة، التي أدت في النهاية إلى جلاء المحتل مدحوراً يائساً من أن يجد لقدمه موطئاً في بلد التف شعبه حول جيشه وشرطته لمحاربة المستعمر، مقدمين أرواحهم الغالية ثمناً زهيداً في مقابل العزة والكرامة لمصر كلها.

السبب الأساسى في الجلاء

فى يوم الخميس ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ وقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يخطب في الجماهير المحتشدة في ميدان المنشية بالإسكندرية؛ احتفالاً بجلاء آخر جندي بريطاني من قاعدة بورسعيد البحرية على أرض القنال.. ذلك الخطاب الشهير الذى انتهى بإعلان تأميم قناة السويس شركة مساهمة مصرية..

وأقتبس لك - عزيزى القارئ - بعضاً من نص خطابه باللغة العامية؛ إشادةً وتخليداً لبطولات وتضحيات أبطال معارك القنال ...

«دول الناس اللى راحوا القنال . . الجنود المجهولين . . الجنود المجهولين اللى خرجوا من وسطكم وراحوا وروا قوات الاحتلال كل ضروب العنف والقوة، واستطاعوا . . . وقف الآخر وقالوا: إن إحنا لا يمكن أن نوجد فى بلد مُعادى، القاعدة ما بقتلهاش فايدة فى بلد مُعادى، الـ ٨٨ ألف اللى جايبينهم يحموا الشرق الأوسط مش قادرين يحموا نفسهم، مافيش داعى إن إحنا نخليهم .

دا السبب الأساسى فى الوصول إلى اتفاقية الجلاء؛ الكفاح، والعرق، والدماء، والجهاد، والاستشهاد . . الناس اللى ماتوا وما قلناش أسامييهم، الناس اللى أصيبوا وما قلناش أسامييهم فى معارك القنال الطويلة اللى استمرت منذ قامت الثورة حتى أعلن اتفاق الجلاء . . دا كان السبب الأساسى فى الجلاء .

إنجلترا خرجت من مصر وهى تعتقد . . وهى تؤمن ألا وجود لها فى مصر؛ لأن شعب مصر قد استيقظ، ولأن شعب مصر قد آلى على نفسه أن يحقق لها الحرية فى الحياة، ولأن شعب مصر آلى ألا تكون سيادة فى مصر إلا لشعب مصر، ولأن شعب مصر آلى ألا يرتفع فى سماء مصر إلا علم مصر» .

رئيس التحرير
hatemfathy@yahoo.com

الشرطة المصرية والجاهزية للتضحية

ولقد أثبتت الشرطة المصرية عبر العصور كفاءتها وعقيدتها الراسخة بالتضحية بالجهد والروح في سبيل كل ما أمر به الله والشرع الحنيف من حماية الأرض والعِرض والنفس والغير.. فكانت تضحيات رجال الشرطة لحماية وطنهم ومجتمعهم وأهليهم جهاداً في سبيل الله.. فاستحقوا عاقبة الشهداء في الدنيا والآخرة.. فمن الالتحام مع الشعب في المعارك ضد الإنجليز إبّان ثورة ١٩١٩.. ثم معارك القنال بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ التي تُوّجت بالمعركة الكبرى في الإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢.. ثم التصدي مع المقاومة الشعبية والجيش للعدوان الثلاثى على مدينة بورسعيد الباسلة.. وتأمين الجبهة الداخلية والتصدى لتسللات العدو في الداخل إبّان حرب ١٩٦٧.. ومروراً بمعارك بورسعيد ومنع تقدم العدو لاحتلال المدينة في أكتوبر ١٩٧٣.. ولم تتوقف تضحيات الشرطة عند هذا الحد؛ فقد استمرت في الدفاع عن أمن المجتمع وسلامه ضد الإرهابيين المتطرفين في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.. وتصدت لمخططاتهم المتعصبة لإدخال مصر تحت عباءة التشدد والظلامية.. ثم كان نضال الشرطة لإحباط مخططات إسقاط الدولة التي رافقت أحداث يناير عام ٢٠١١ حتى انحازت الشرطة إلى إرادة الشعب في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ لتبدأ جمهورية جديدة هدفها البناء والتنمية والعمل الجاد.

حماية الأمن وتحديات التنمية

زميلى القارئ العزيز.. إن مساحة النشر لن تكفى لسرد التحول التاريخى لكفاح الشرطة في السنوات العشر الأخيرة، ولكن خلاصة القول أن تحديات التنمية الراهنة، وحماية مكتسبات الوطن منذ عام ٢٠١٤، وتأمين النمو المتصاعد للاستثمارات، ومعدلات الأداء الاقتصادي، وتوسع التعمير والبناء، وحركة التجارة والتصنيع؛ من أجل التصدير وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة، كل ذلك لا يقل أهميةً ولا تحدياً عن معركتنا ضد الإرهاب في الأعوام السابقة؛ وما يثلج الصدور أن قيادة وزارة الداخلية واعية لكل هذه التحديات الجديدة، وتبذل جهوداً حثيثة ومتسارعة لمواكبة حركة التنمية الجارية في كافة المجالات.

تحية للشهداء والمصابين

وفي ذكرى هذه المناسبة الوطنية العزيزة لا يسعنا إلا أن نتقدم بكل فخر وإعزاز بالتحية لأرواح شهداء معركة الإسماعيلية وكل معارك الكفاح الوطنى التي خاضتها الشرطة عبر العصور.. ولا يفوتنا أن نقدم وافر الشكر والتقدير لقيادة وزارة الداخلية على رعايتها لأسر شهداء الشرطة ومصابيها؛ عرفانًا منها بجسامة التضحيات التي قدموها.. ولا تزال الشرطة تقدمها كل يوم في سبيل الله والوطن وشعب مصر العظيم.. وكل عام وأنتم بخير.

كلمة السيد الرئيس/ عبدالفتاح السيسي
بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة الثالث والسبعين

بسم اللّه الرحمن الرحيم

السادة أعضاء هيئة الشرطة..

السيدات والسادة الكرام،

يطيب لى، بمناسبة الذكرى الثالثة والسبعين لعيد الشرطة المصرية، أن أتوجه بأسمى كلمات التهنئة للشرطة، نساءً ورجالاً الذين يقفون دوماً، فى طليعة صفوف الجبهة الداخلية، مدافعين عن أمن واستقرار وطننا الحبيب، ويشكلون درعاً حصيناً، أمام كل التهديدات والمخاطر الأمنية، التى تستهدف أرض مصر الطاهرة وشعبها الأصيل.

وفى هذه المناسبة الجليلة، نقدم تحيةً رفيعة، لشهداء الشرطة المصرية، الذين بذلوا أرواحهم فداءً للوطن، وبرهنوا بدمائهم الزكية، على شجاعتهم وإقدامهم فى مواجهة الأعداء والإرهابيين، أعداء الوطن والدين.. وهذا النموذج المشرف من الأبطال، يبث فى نفوسنا على الدوام، شعور الفخر والاعتزاز .. وعلى أساسه، تقف الدولة المصرية، بكل مؤسساتها بجانب أسر أبطالنا.. وإننى أعتبر أبناء هؤلاء الأبطال وأسرهم، جزءاً من عائلتى الكبيرة .. متمسكاً بالعهد الذى قطعناه معاً، بتقديم كل الدعم والرعاية لهم، فى مختلف مناحى الحياة، لتعويض جزء مما كان يقدمه الأبطال الشهداء نحوهم.

وهنا اسمحوا لي أن أقول لكم إنه مهما قمنا به لن نعوض الشهيد أبداً.. نحاول الوقوف بجانب أسرهم في هذا التوقيت الصعب.. نحاول أن نبني منهج حياة.. لن ننسي شهداءنا وأسرهم أبداً .

الإخوة والأخوات،

إن احتفالنا هذا العام، يأتى فى وقت يمر فيه العالم، ومنطقتنا بشكل خاص، بصراعات وتحديات غير مسبوقة، تعصف بدول وتدمر مقدرات شعوبها .. ولكن بفضل الله سبحانه وتعالى؛ ثم بالجهود الدءوبة التى تبذلها القوات المسلحة والشرطة، ستظل بلادنا بمأمن من تلك الاضطرابات .. بل إن مصر أصبحت، كما كانت على مر العصور، واحة للأمن والسلام فى المنطقة .. فقد اختارها الملايين من أصحاب الجنسيات الأخرى، ملاذاً آمناً لهم، اقتداءً بقول الله - تعالى -: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.. حيث تستضيف مصر، ما يزيد على تسعة ملايين ضيف، وتقدم لهم الدولة المصرية الخدمات التى يحصل عليها المصريون ..

كونهم ضيوفاً كراماً لدينا، فى إطار من الامتثال للتعاليم الدينية السمحة، والاحترام للمنظومة القانونية المصرية.

وفى السياق ذاته، وبحكم مسئوليتها التاريخية، ووضعها الإقليمى والتزاماتها الدولية، تسعى مصر بكل طاقاتها وجهودها المخلصة، إلى نبذ العنف والسعى نحو السلام. ويُعتبر اتفاق وقف إطلاق النار فى قطاع غزة، شاهداً حياً على هذه الجهود الدءوبة، والمساعى المستمرة التى تبذلها مصر.. إلى جانب شركائها فى هذا الشأن .. وسوف ندفع بمنتهى القوة، فى تنفيذ هذا الاتفاق بالكامل؛ سعياً لحقن دماء الأشقاء الفلسطينيين، وإعادة الخدمات إلى القطاع ليصبح قابلاً للحياة، ومنع أى محاولات للتهجير، بسبب هذه الظروف الصعبة.. لأنه الأمر الذى ترفضه مصر بشكل قاطع؛ حفاظاً على وجود القضية الفلسطينية ذاتها.

شعب مصر العظيم،

إن التطرف بوجهه البغيض وتلونه المكشوف، لن يجد فى مصر بيئة حاضنة له، أو متهاونة معه .. وحدتنا هى درعنا الحصين ضده، وأى محاولات لزرع الخلاف بيننا.. ستبوء بالفشل، بإذن الله - تعالى - فالشعب المصرى يعتز بوسطيته، ويرفض التطرف بكل أشكاله، ويفتخر بهويته الوطنية الراسخة .. ومهما فعل الأعداء من محاولات لزرع الأفكار الهدامة، ونشر الشائعات المغرضة، فمحكوم عليها بالعدم .. والتجارب أثبتت أن يقظة القوات المسلحة والشرطة، ووعى المواطنين ووحدتهم.. كانت ومازالت حائط الصد، الذى تكسرت أمامه هذه المحاولات الخبيثة.

ومن خلال احتفالنا اليوم، أوجه رسالة طمأنة للشعب المصرى الأبى، بأن الدولة المصرية، تسير فى الطريق الصحيح، رغم كل

التحديات .. وهو طريق يتطلب منا جميعاً، العمل والتفانى للنهوض بأمتنا، وجعلها فى المكانة التى تستحقها .. ونسعى بجدية لإجراء المزيد من الخطوات المتتابعة، لتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى .. ونؤكد على استمرار عزيمتنا القوية وإرادتنا الراسخة، للتغلب على كافة التحديات، لنصنع مستقبلاً مشرقاً لمصرنا الحبيبة، وتوفير الحياة الكريمة لأبنائها؛ من خلال الحرص على مقدّرات الوطن وتنميتها وحسن استغلالها، والحكمة فى اتخاذ القرارات.. التى تتعلق بالمصلحة العليا لمصرنا العزيزة.

وختاماً، أتوجه إلى أعضاء هيئة الشرطة مجدداً، بالتهنئة بمناسبة عيد الشرطة .. وأؤكد لكم أن مصر، ستظل فخورة بعملكم فى حفظ الأمن والأمان، وكفالة سيادة القانون، لكى من يعيش على أرض مصر، فى أمان واطمئنان.

وفقكم الله ورعاكم..

وكل عام وحضراتكم بخير،

ودائماً وأبداً:

تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد/
محمود توفيق
وزير الداخلية
بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة الثالث والسبعين

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس / عبدالفتاح السيسى ..
رئيس الجمهورية

بالغ التقدير والاعتزاز .. لتشريف سيادتكم والحضور الكريم احتفال وزارة الداخلية بالذكرى الخامسة والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ ذلك اليوم.. الذى تجسدت فيه روح الانتماء والتضحية عندما بذل رجال الشرطة البواسل دماءهم وأرواحهم دفاعاً عن الوطن وصون مقدراته أمام قوى الاحتلال ليصبح علامة مضيئة فى سجل البطولات الوطنية، وتأتى هذه الذكرى فى عامها الثالث والسبعين والشرطة المصرية على عهدها وعقيدتها بأن تظل حصناً منيعاً للأمن والاستقرار.

الجمع الكريم:

ترتكز الاستراتيجية الأمنية للوزارة.. على استقراء الواقع الأمنى الداخلى ومحيطه الإقليمى ووضع الخطط اللازمة لمواجهة التحديات الناجمة عن الصراعات والمتغيرات التى تشهدها المنطقة والتى أوجدت بيئة خصبة لمختلف الأنشطة غير المشروعة باتت تهدد أمن وإستقرار الدول فى ظل التطور الهائل للوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرة على تطويعها لارتكاب الجريمة بأنماط جديدة .

ولا تزال فى مقدمة تلك التحديات .. آفة الإرهاب ومخططات نشر الفوضى والتى تستوجب اتخاذ أقصى درجات اليقظة فى ضوء محاولات التنظيمات الإرهابية استغلال تراجع الأوضاع الأمنية بالمنطقة فى استعادة قدراتها والتمدد بالمناطق غير المستقرة واتخاذها منطلقاً لأنشطتها الهدامة لتكوين بؤر جديدة ودفعها للقيام بأعمال عنف تستهدف مُقدرات شعوبها .

وفى هذا الإطار تسعى جماعة الإخوان الإرهابية.. لإحياء نشاطها عبر التوسع فى ترويج الشائعات والأخبار المغلوطة واستقطاب الشباب صغير السن ودفعه للقيام بأعمال غير مسئولة؛ أملاً فى زعزعة الأمن والاستقرار، فضلاً عن التنسيق مع عدد من ذوى التوجهات الفكرية الأخرى من منطلق المصالح المشتركة لتبنّى الدعوة لإعادة دمجها فى النسيج المجتمعى الذى لفظها لفكرها القائم على العنف والتخريب.

وهنا تواصل أجهزة وزارة الداخلية .. جهودها فى الرصد المبكر لتلك المخططات وإحباطها عبر توجيه الضربات الأمنية الاستباقية لها وقطع خطوط ومسارات تمويلها؛ حيث نجحت الجهود، على مدار العام الماضى وبمساندة شعبية فاعلة، فى إجهاض العديد من محاولات تكوينها لبؤر إرهابية وضبط عناصر لجانها الإعلامية والكيانات التجارية التى تستخدمها كواجهات لتمرير الدعم المالى، بلغت قيمتها السوقية (٢,٤ مليار جنيه).

كما تحرص الوزارة على توضيح الحقائق للرأى العام عبر منابر الإعلام المختلفة وتكثيف برامج التوعية لدى الشباب لتحصينهم من مخططات إسقاط الدول.

السادة الحضور :

انعكاساً لما تشهده المنطقة من تراجع أمنى.. أدى إلى تصاعد ملحوظ لكافة صور الجريمة المنظمة، وعلى رأسها جرائم المخدرات، فقد اضطلعت أجهزة المعلومات والمكافحة بالوزارة بإفراد متابعة دقيقة لحركة ومسارات عمليات التهريب والقائمين عليها؛ حيث تمكنت من إحباط وضبط كميات غير مسبوقة من المواد المخدرة قُدّرت قيمتها بـ (١٥,٧ مليار جنيه) .

كما حالت دون نفاذ كميات ضخمة من المخدرات التخليقية للبلاد، تمهيداً لإعادة تهريبها إلى دول أخرى، والتى تُقدَّر قيمتها بالدول المستهدفة بـ (٢٨ مليار جنيه) .

وانطلاقاً من حرص الوزارة على التصدى لهذا الخطر الذى يستهدف عقول الشعوب؛ فقد تم إنشاء مقر جديد لقطاع المخدرات والأسلحة غير المرخصة وتزويده بالتقنيات الحديثة التى تمكّنه من مواكبة التطور النوعى لتلك الجرائم، فضلاً عن استحداث المركز المصرى الدولى للتدريب على مكافحة المخدرات ودعمه بأحدث الإمكانيات والوسائط التدريبية لصقل مهارات العنصر البشري، ومن المقرر أن يمتد نشاط المركز إلى تدريب الكوادر الشرطية المتخصصة

بالدول الشقيقة والصديقة فى إطار التعاون الدولى فى مجال المكافحة .

وفى السياق ذاته .. نشطت الفترة الماضية عصابات تهريب المهاجرين على المستويين الإقليمى والدولى والتى اتخذت فى نشاطها أنماطاً جديدة لتجنب الرصد الأمنى، وقد تمكنت الجهود الأمنية من تقويض الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من البلاد وضبط القائمين عليها مما لاقى إشادة دولية .

وعلى التوازى.. ولتحقيق مفهوم الأمن الشامل فى ظل التمدد الحضارى غير المسبوق بالبلاد؛ تحرص الوزارة على مكافحة الجريمة الجنائية والقضاء على البؤر الإجرامية والتشكيلات العصابية والتصدى للجرائم الاقتصادية، وعلى رأسها الاتجار بالنقد الأجنبى؛ حيث بلغ ما تم ضبطه نقداً ما يقرب من (٤,٦ مليار جنيه)، وتشير الإحصائيات إلى انخفاض معدلات ارتكاب الجرائم الجنائية خلال العام الماضى بنسبة بلغت ١٤,٢٪ عن العام الذى سبقه، والذى جاء كمحصلة للجهود الأمنية، إلى جانب جهود الدولة فى تنفيذ البرامج الاجتماعية والتطوير الحضارى للمناطق التى كانت تشكل بيئة خصبة لتنامى السلوك الإجرامى .

كما أولت الوزارة اهتماماً كبيراً لمواجهة الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها عبر تحقيق التكامل بين مهارات العنصر البشرى ووسائل التكنولوجيا الحديثة، بالتوازى مع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى إدارة العمل الأمنى عبر مركز العمليات الأمنية المستحدث، وبما يحقق منظومة أمنية تكنولوجية متكاملة قادرة على مواكبة التطور المتسارع فى أساليب ارتكاب تلك الجرائم.

الجمع الكريم :

تشهد التجربة المصرية .. فى مسار تطوير مفهوم العدالة الإصلاحية بتحويل المؤسسات العقابية إلى مراكز إصلاح وتأهيل - نجاحات متميزة فى تحقيق أهدافها التى ترتكز على عدم عودة ذوى السلوك الإجرامى إلى الجريمة مرة أخرى عقب قضاء العقوبة، وتحرص الوزارة على التوسع فى برامج التدريب والتعليم الفنى للنزلاء وتمكينهم من تصنيع منتجاتهم والمشاركة بها فى كبرى المعارض المحلية، بما يعود عليهم بالعائد المادى المناسب أثناء فترة العقوبة، ويسهم فى سرعة انخراطهم بالمجتمع عقب الإفراج عنهم.

كما تحرص الوزارة على مشاركة تجربتها على المستويين الإقليمى والدولى عبر المؤتمرات وورش العمل المعنية بحقوق الإنسان، ومن خلال استقبال مراكز الإصلاح والتأهيل للعديد من الوفود من الدول العربية والإفريقية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدنى للاطلاع على التطبيق العملى للتجربة المصرية والتى حظت بإشادة واسعة بتلك المحافل.

وانطلاقاً من كونها جزءاً من النسيج المجتمعى للوطن .. تولى الوزارة أهمية كبيرة لدورها الاجتماعى والتكافلى لتكريس التلاحم الإنسانى بين الشرطة والمواطنين عبر تقديم مختلف أوجه الدعم لأهالينا من محدودى الدخل، والتوسع فى استحداث مراكز تقديم الخدمات الأمنية الثابتة والمتحركة لإتاحة تلك الخدمات دون عناء وتقديمها لكبار السن وذوى الهمم بمقار إقامتهم، وكذا استحداث مراكز

الخدمة السريعة التى تقوم باستخراج المحررات والأوراق الثبوتية لحظياً.

كما حققت مبادرة «جيل جديد» .. برعاية القيادة السياسية، نتائج متميزة فى الارتقاء بالمستويين الثقافى والفكرى لبراعم المناطق الحضارية وثّقته إشادات مؤسسات وطنية وإقليمية بتقديم (٢٠) منحة دراسية جامعية مجانية للمتفوقين من طلاب المبادرة بعد أن لمست إدراكهم بأنهم لم يعودوا فئة مهمشة، بل أصبحوا جزءاً من المستقبل الواعد لبلادهم .

الإخوة والأبناء .. أعضاء هيئة الشرطة:

تحيةً لكم .. لما تبذلونه من جهود صادقة وما تقدمونه من تضحيات مخلصة لتحقيق رسالة الأمن السامية التى أقسمتم على الاضطلاع بمسئولياتها؛ من أجل الحفاظ على أمن الوطن وأمان شعبه العظيم.

واليوم، ونحن فى رحاب تلك الذكرى الوطنية الخالدة، أتوجه بتحية اعتزاز ووفاء لأرواح شهدائنا الأبرار من رجال القوات المسلحة الباسلة والشرطة الأبية الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل وطنهم، مع تمنياتنا لمصابينا بالشفاء والعودة لصفوف الواجب.

السيد رئيس الجمهورية:

ما تشهده مصر من أمن واستقرار .. إنما هو ثمرة قيادة رشيدة وعزم صادق كى تحتل مصر مكانتها الرائدة بين الأمم رغم كل المتغيرات المتلاحقة إقليمياً ودولياً، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا بالتمسك بما تنادون به سيادتكم بوحدة الصف وتماسك أبناء الوطن .. كتلة واحدة فى مواجهة التحديات.

ويجدد رجال الشرطة .. العهد لسيادتكم بأن يظلوا فى أتم الاستعداد والجاهزية، ماضين بكل عزم وإصرار فى أداء واجبهم، مدافعين عن أمن مصر، عازمين على توفير المناخ الآمن لشعبها؛ من أجل مواصلة مسيرة التقدم والتنمية.

أدام الله - تعالى - على مصرنا الغالية نعمة الأمن والسلام، وحفظكم سيادة الرئيس ورعاكم وسدد على طريق الحق خطاكم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

جمهورية مصر العربية

عيد الشرطة ٧٣ عامًا

ملف خاص بمناسبة

عيد الشرطة ٧٣

2025

المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام

والمساهمات المصرية المتميزة في هذا المجال لعام ٢٠٢٤ م

كانت الدولة المصرية - وما زالت - داعماً رئيسياً لعمليات حفظ ودعم وبناء السلام تحت رايتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منذ أول مشاركة شرطية بكوادر من أبنائها الضباط والأفراد بدولة ناميبيا عام ١٩٨٩م، حتى وصلت إلى المركز الثالث ضمن أكبر الدول المساهمة بقوات شرطية في تصنيف المشاركات عالمياً، كما تحتل المركز الخامس ضمن أكبر المساهمين بعناصر شرطة نسائية، حيث ساهمت الوزارة بإجمالي عدد (٨١٠٨) من المشاركين منهم (٣٠٢) من العناصر النسائية ضمن المشاركات الأممية سواء على مستوى المراقبين/ وحدات الشرطة المُشكَّلة.

وإيماناً من وزارة الداخلية المصرية بأهمية إعداد الكوادر الشرطية المُزمع الدفع بها للمشاركة في المأموريات المتنوعة، فقد تم إنشاء وافتتاح المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام في يناير من عام ٢٠٢١م، لتعزيز الدور الفاعل في تدريب وبناء قدرات الكوادر الأمنية الوطنية والقارية والدولية المشاركة في هذا النوع من المأموريات، وقد تمثلت آليات مواصلة تنفيذ ذلك الدور فيما يتعلق بالتدريب الأمني المُشترك على الصعيدين الدولي والمحلي خلال عام ٢٠٢٤م، فيما يلي:

(أولاً) ـ المحور الدولي:

على صعيد دعم وبناء قدرات حفظ السلام عالمياً، قام المركز بتنظيم عدد (٢٨) فعالية دولية، شارك بها عدد (٨٠٢) متدرب من عدد (٦٤) دولة من قارات (أفريقيا/ آسيا/ أوروبا) وكان آخرها الاجتماع السنوي الرابع لتنسيق شئون المكون الشرطي بالاتحاد الأفريقي الذي عُقد بمقر المركز في الفترة من ٢٥- ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤م، والذي تم فيه مراجعة ومناقشة الإنجازات والتحديات التي واجهها المكون الشرطي للمجموعات الاقتصادية المختلفة، وكذا مناقشة

أهم الدروس المستفادة من بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لدعم عمليات مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية إنفاذاً لخطة ٢٠٢٤م .

كما قام المركز بتنفيذ عدد (٦) دورات تدريبية دولية خلال العام التدريبي الحالي ٢٠٢٤م، منها: (التأهيلية للالتحاق بعمليات حفظ السلام للمراقبين ما قبل النشر، دور المرأة كعنصر شرطي أو مدني في مهام حفظ السلام ومناطق الصراعات «للكوادر الأمنية من دول الكومنولث» - التأهيلية للمرشحين للوظائف القيادية وقادة الوحدات الشرطية لمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دور المرأة كعنصر شرطي أو مدني في مهام حفظ السلام ومناطق الصراعات، الأمن والسلامة في بيئة العمل الميداني الخطرة، التأهيلية للالتحاق بعمليات حفظ السلام للمراقبين ما قبل النشر «للكوادر الأمنية من الدول الأفريقية»).

ولقد كللت جهود المركز الدولية المكثفة منذ افتتاحه بتحقيق العديد من الإنجازات، منها اعتماد مفوضية الاتحاد الأفريقي للمركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام كمركز تميز لتدريب كوادر المكون الشرطى، وكذا اعتماده من قِبل قدرة إقليم شمال أفريقيا ليصبح المركز المعتمد.

وفي السياق ذاته، تم توقيع مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء زيارة وفد مفوضية السلم والأمن لجمهورية مصر العربية في أكتوبر عام ٢٠٢٤م، للتعاون في مجالات التدريب وبناء قدرات العناصر الشرطية المشاركة في تلك العمليات.

كما تَشرَّف المركز المصري بزيارة السيد/ جون بيير لاكروا وكيل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لعمليات السلام، حيث تناولت الزيارة جلسة مباحثات أبدى خلالها سيادته إعجابه بالإمكانات التدريبية واللوجستية ومدارسة سُبل تعزيز ودعم منظومة التدريب لحفظ السلم والأمن الدوليين.

(ثانياً) ـ المحور المحلي:

وعلى الصعيد المحلي قام المركز بتنظيم العديد من البرامج التدريبية لتأهيل العنصر

البشري المصري المشارك بالمأموريات الأممية، حيث تم تدريب عدد (١٩٣٧) من ضباط الوزارة وفقاً للخطة التدريبية المعتمدة من السيد الفاضل وزير الداخلية للعام التدريبي ٢٠٢٤م، ومنها:

- التأهيلية للالتحاق بعمليات حفظ السلام للمراقبين (ما قبل النشر)، حماية المدنيين بمناطق الصراع، إعداد مجموعة القيادة لوحدات الشرطة المُشكَّلة لعمليات حفظ السلام، إعداد الضباط المرشحين لوظائف قيادية بمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الأمن والسلامة في بيئة العمل الميداني الخطرة لعناصر الشرطة، دور المرأة كعنصر شرطي أو مدني في مهام حفظ السلام ومناطق الصراعات، إعداد ضباط الوزارة لاختبارات الأمم المتحدة (SAAT).

(ثالثاً) ـ محور تمكين المرأة:

إنفاذًا لاستراتيجية الوزارة نحو تمكين المرأة المصرية وتفعيل دورها الرائد أثناء مشاركاتها في مأموريات دعم وبناء السلام بقارة أفريقيا، فقد اتخذ المركز خطوات جادة نحو الارتقاء بمنظومة التدريب وصولاً لمواكبة النسب العالمية ضمن خطة منظمة الأمم المتحدة لزيادة نسبة المشاركات النسائية للمأموريات المختلفة والتي تصل إلى (٢٧٪) من نسبة المشاركات المصرية في عمليات حفظ السلام، حيث يقوم المركز المصري بتنظيم برامج تدريبية، منها: (تعميم مراعاة المنظور الإنساني وتمكين المرأة في عمليات حفظ السلام، تنمية القدارت القيادية للعنصر النسائي في بعثات حفظ السلام).

مذكرة شفوية رقم (٧٦)

NARC

كما يسعى المركز في الفترة المُقبلة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة للقيام بمشروع دعم مصر للقيادة النسائية تماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) والذي يهدف إلى تطوير القدرات الوطنية لتعزيز قيادة المرأة المصرية في بناء السلام العالمي، حيث يتضمن عقد برنامج (المرأة والسلام والأمن والصراعات المسلحة وحفظ السلام)؛ بهدف تعزيز القدرات الداخلية فيما يتعلق بإجراءات المرأة والسلم والأمن ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ونتيجة للجهود المخلصة في هذا المجال، فقد نجح المركز - ولأول مرة - في إعداد وتأهيل عدد (٧٥) ضابطة لاجتياز اختبار الفريق الأممي، خلال الفترة من ٩-٢٠٢٤/١٢/١٥م، والذي تحقق معها النسبة العالمية المطلوبة من المشاركات النسائية وفقاً لخطة المنظمة الدولية.

كما قام المركز في سبيل سعيه لتنفيذ استراتيجية وزارة الداخلية المصرية الداعمة لتعزيز سبل دعم وبناء قدرات حفظة السلام عن طريق توفير سبل تدريب متكامل ومتطور إلى تنفيذ برامج وشراكات مع جهات تعليمية وتدريبية على جميع المستويات (المحلية/ الإقليمية/ الدولية)، منها - على سبيل المثال -: (منظمة الهجرة الدولية، قدرة إقليم شمال أفريقيا، مركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ وبناء السلام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المعهد القومي للدراسات الأمنية بأفريقيا، الاتحاد الأفريقي، الإدارة الشرطية بالأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، المعهد القومي للدراسات الأمنية بنيجيريا).

AFRICAN UNION — UNION AFRICAINE — UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 551 3822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: pkosupport@africa-union.org

Ref: PAPS/CMD/[illegible]

The Commission of the African Union (AU) presents its compliments to the Embassy of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa and has the honour to communicate the following:

Reference is made to **Note Verbale Ref. No: PAPS/CMD/10716/76000.22 dated 31 March 2023**, (attached) regarding the joint visit to the Egyptian Peacekeeping Operations Training Center (EPOTC) by representatives from the AU and the North African Regional Capability (NARC) Secretariat. The representatives discussed the modalities for accrediting EPOTC as an AU Center of Excellence for training of Police personnel participating in Peace Support Operations (PSOs). The Commission would like to express its utmost appreciation to the Government of the Arab Republic of Egypt for facilitating the visit.

Through this Note Verbale, the Commission hereby designates the EPOTC as an AU Center of Excellence for PSO training of Police personnel.

The focal points for the facilitation of all required processes are as follows:

(i) ACP Ally Saidi Nyanga, Police Training Officer
Email: Nyangas@africa-union.org and mobile: +251 953 407927.

(ii) CSP Nancy Okeiya Ayaporma, Police Support and Administrative Officer
Email: [illegible] and mobile: +251 968 714753.

The Commission of the African Union avails itself of this opportunity to renew to the Embassy of the Arab Republic of Egypt in Addis Ababa the assurances of its highest consideration.

Addis Ababa, 23 May 2023

To: Embassy of the Arab Republic of Egypt,
Addis Ababa.

c.c.: - Executive Secretariat of the Northern Africa Regional Capability (NARC), Tripoli, Libya.
- NARC Liaison Officer to the African Union

MAKE PEACE HAPPEN
www.peacework.org

ماهية الجرائم السيبرانية وآليات مواجهتها

في عصر تتشابك فيه خيوط العالم الافتراضي بالواقعي، وتفزو التكنولوجيا تفاصيل حياتنا، وما أدى إليه التطور التكنولوجي وانتشار مواقع الإنترنت والأجهزة المحمولة من ارتفاع أعداد مستخدميها وتزايد الاعتماد على هذه التكنولوجيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جعل الانفتاح الذي يميّز شبكة الإنترنت عموماً عُرضة للتعديات في الفضاء الإلكتروني وتزايد مخاطر الجريمة السيبرانية والأنشطة الإجرامية من قبل مُخترقي الشبكات الإلكترونية ... لذا، من الضروري وضع الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية لمواجهة تلك المخاطر السيبرانية وتوعية المؤسسات والأفراد حول هذه المخاطر وآثارها على أعمالهم وحياتهم الشخصية.

• ما هي الجرائم السيبرانية؟

يُمكن تعريفها بأنها: «أي نشاط إجرامي يتم باستخدام غير قانوني لأي جهاز اتصال؛ بهدف ارتكاب أو تسهيل أي عمل غير مشروع، وعادةً ما تستهدف هذه الجرائم جهازًا أو عدة أجهزة كمبيوتر داخل شبكة واحدة لاختراقها أو تدميرها أو تعطيلها. وتُرتكب الجرائم السيبرانية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والشبكات لـ (استهداف الأفراد أو الجماعات أو الشركات أو حتى الحكومات، تسريب المعلومات الحساسة والشخصية، سرقة الهوية والتزوير الإلكتروني، تعريض المؤسسات للخسائر المالية، الابتزاز وطلب الفدية)؛ لذا، غالبًا ما يستخدم المحققون أساليب مختلفة لتتبع الأجهزة المشتبه في تورطها في مثل تلك الجرائم السيبرانية والأجهزة التي تم استهدافها.

• مَن هم المجرمون السيبرانيون؟

المجرم السيبراني هو فرد يستغل مهاراته التكنولوجية للقيام بأعمال غير قانونية تُعرَف بالجرائم السيبرانية، ويمكن لهؤلاء المجرمين العمل بشكل فردي أو كجزء من مجموعة، وهم منتشرون على ما يُعرَف بالويب «العميق - المظلم»، حيث يقدمون خدمات أو منتجات غير قانونية. ويُمكن تصنيف المهاجمين السيبرانيين إلى عدة أنواع: (المتسللين، القراصنة، الهاكرز، الفدية، الهجامون).

• كيف تتم الجرائم السيبرانية؟

يبدأ المجرمون السيبرانيون أولى خطواتهم بالبحث عن الثغرات ونقاط الضعف في الأنظمة المستهدفة، وقد تتخذ الثغرات الإلكترونية أشكالاً عدة، مثل استخدام كلمات مرور ضعيفة، كما يُمكن أن تنشأ بسبب عدم وجود نماذج وسياسات أمان قوية، ومن ثمّ يستغلونها للسيطرة على موقع إلكتروني ما بداخلها، وتهكيره أو تدميره.

• أبرز أنواع الجرائم السيبرانية:

تتضمن الجرائم السيبرانية عدة أنواع من الهجمات والاختراقات السيبرانية، والتي يتمثل أحدثها وأهمها فيما يلي:

• المراهنات الإلكترونية:

غالباً تتم عبر مواقع وتطبيقات للمراهنات

الافتراضية على شبكة الإنترنت، حيث تستدرج هذه المواقع المواطنين بوهم الأرباح السريعة، لكنها لا تترك لهم سوى جيوب خاوية وأحلامًا مهشمة، وتتعدد تلك المواقع مقدمةً عروضًا مغرية للمستخدمين، حيث تتراوح هذه المواقع بين المراهنات الرياضية إلى ألعاب الكازينو الإلكترونية، وتقدم هذه المنصات احتمالات ربحية عالية، مما يجذب العديد من الشباب والمراهقين، ثم تكبدهم خسائر مالية كبيرة تدفع البعض منهم إلى ارتكاب جرائم للحصول على الأموال بأي طريقة في محاولة لتعويض خسائرهم المالية المتكررة.

• الاحتيال الإلكتروني:

وهو استخدام التقنيات الإلكترونية للقيام بالاحتيال على الأفراد أو المؤسسات، والحصول على المال أو المعلومات بشكل غير مشروع، ومن أبرز وسائل الاحتيال: (اصطناع أو تزوير المُستندات البنكية المُختلفة مثل «بطاقات دفع إلكتروني، شيكات، خطابات ضمان» - التصيد Phishing، ويشمل هذا النوع من الهجمات إنشاء مواقع إلكترونية وهمية أو إرسال رسائل بريد إلكتروني مزيفة؛ بهدف التحايل على الأشخاص والحصول على المعلومات الحساسة - نسخ بيانات البطاقات الائتمانية Skimming، ويتم ذلك من خلال نسخ البيانات المكودة على الشرائط الممغنطة لبطاقات الدفع الإلكتروني، ثم إعادة تكويدها مرة أخرى على بطاقات مزورة بالكامل واستخدامها في عمليات الشراء أو السحب النقدي من حساب البطاقات المُستولى على بياناتها- السطو الإلكتروني على ماكينات الصرف الآلي، ويتم من خلاله حقن الأجهزة بأحد أخطر البرامج الخبيثة فى الوقت الحالي والذي يعرف باسم «Malware» والذي يؤدى إلى تمكين المُحتال من السيطرة على نظام تشغيل الماكينة الإلكتروني وإعطائها أمرًا بخروج المبالغ النقدية المودعة بخزائنها).

• الابتزاز السيبراني:

تشمل عمليات استخدام التقنيات الإلكترونية لابتزاز الأفراد أو المؤسسات، والمطالبة بالمال أو المعلومات أو التهديد بنشر المعلومات أو البيانات الشخصية للأفراد.

• دوافع ارتكاب الجرائم السيبرانية:

هناك العديد من الدوافع التي تدفع البعض إلى ارتكاب الجرائم السيبرانية، ويمكن تلخيص بعضها في (الربح المادي: يُعتبر الحصول على المال هو الدافع الرئيسي لارتكاب الجرائم السيبرانية؛ لذلك يستخدم القراصنة السيبرانيون التقنيات الحاسوبية والإلكترونية للدخول إلى الأنظمة السيبرانية وسرقة المعلومات والبيانات والمال، التجسس الصناعي: يقوم القراصنة السيبرانيون - في بعض الأحيان - بالاختراق السيبراني وسرقة المعلومات الحساسة من المؤسسات والشركات والحكومات، وذلك للاستفادة من هذه المعلومات في التجسس الصناعي أو الاستفادة منها في تحقيق المكاسب المالية، النشاط السياسي: قد يقوم بعض الأفراد بارتكاب الجرائم السيبرانية للتأثير على القرارات السياسية أو التأثير على الرأي العام، الاحتيال والتزوير: يستخدم بعض المجرمين التقنيات الحاسوبية والإلكترونية للقيام بالاحتيال والتزوير).

• مراحل ارتكاب الجرائم السيبرانية:

تختلف مراحل ارتكاب تلك الجرائم من جريمة إلى أخرى، ولكن يمكن تلخيصها في الخطوات التالية: (التجسس وجمع المعلومات: يقوم المجرمون بجمع المعلومات والبيانات اللازمة من خلال الهندسة الاجتماعية أو الاختراق الإلكتروني، التخطيط والتحليل: يقوم المجرمون بتحليل البيانات التي تم جمعها وتطوير الخطط اللازمة لتنفيذ الهجوم، التنفيذ: يتم تنفيذ الهجوم عن طريق استخدام التقنيات السيبرانية المختلفة، وذلك مثل: الاختراق الإلكتروني، أو برامج الفيروسات، أو هجمات الحصول على صلاحيات الدخول غير المصرح بها، التغطية والتخفي: بعد تنفيذ الجريمة، يقوم المجرمون بمحاولة إخفاء أي أدلة على الجريمة التي ارتكبوها، كما قد يتم استخدام التقنيات السيبرانية لتشويه أو تغيير الأدلة، التقرير والتقييم: يقوم

المجرمون بتقييم نجاح الهجوم وتحليل الأخطاء والتحديات التي واجهوها خلال الجريمة والإعلان عنها في وسائل الإعلام).

• آليات وزارة الداخلية المصرية في مواجهة الجرائم السيبرانية:

انتهجت الوزارة استراتيجية أمنية في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية بصفة عامة، والمتضمنة مكافحة جرائم الاحتيال المالي والمُراهنات الإلكترونية، تتمثل أبرز محاورها فيما يلي:

- الوقاية الاستباقية والردع لمجابهة الجرائم الاقتصادية والسعي لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل ورفع كفاءة وفاعلية الأداء الأمني بما يضمن مواجهة المتغيرات التي تشهدها الساحة الأمنية المُعاصرة، من خلال اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التقنية والقانونية الهادفة لمكافحة وضبط الجرائم بصفة عامة، والجرائم الاقتصادية بصفة خاصة، والتي تعتمد على استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتطبيقاتها .
- تحليل بلاغات المجني عليهم وفحصها وفقاً لاستراتيجيات مكافحة ذلك النوع من الجرائم المُستحدثة ذات الطبيعة الخاصة، بما يضمن تحديد أنماطها وأساليب ارتكابها وتعزيز جهود الوقاية والكشف عنها .
- لم تقتصر المواجهة على الجانب الأمني فقط، بل امتدت لتشمل المشاركة في تنمية الوعي المجتمعي والتحصين الفكري لتوعية المجتمع بالقضايا ذات الأبعاد الأمنية خاصةً الاستخدامات غير المشروعة لشبكة الإنترنت، من خلال تنظيم الندوات واللقاءات حول (مخاطر استخدام شبكة

الإنترنت) بمشاركة نخبة متميزة من الخبراء والمتخصصين الممثلين عن مختلف فئات المجتمع، والتي تناولت العديد من المحاور ذات الصلة بشبكة الإنترنت، من أبرزها: استخدام تطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الأمني، وتحقيق الاستباقية في ظل محاولات توظيف التكنولوجيا الحديثة في الأنشطة غير المشروعة.

- تعاونت الوزارة مع الجهات المعنية لإطلاق حملات إعلامية تهدف إلى توعية المواطنين بمخاطر مواقع المراهنات الإلكترونية وتأثيرها المدمر على الأفراد والمجتمع، كما ركزت الجهود على تعزيز الوعي القانوني لدى الجمهور، حيث أكدت الوزارة أن الاشتراك في مثل هذه الأنشطة يعد جريمة يعاقب عليها القانون المصري.

وفي ضوء ذلك، فقد أسفرت جهود الوزارة عن تحقيق العديد من النجاحات في المجال ذاته،

وجاء أبرزها في الآتي:

- ضبط تشكيل عصابي مكون من (٥) متهمين تخصص في النصب والاحتيال على المواطنين، والاستيلاء على أموالهم بزعم حصولهم على أرباح مالية في مجال الترويج والتسويق الإلكتروني لبعض المنتجات على إحدى المنصات الإلكترونية في مقابل تحويل مبالغ مالية لهم على بعض المحافظ الإلكترونية لاشتراكهم في تلك المنصة، وضُبط بحوزتهم هواتف محمولة تحتوي على محافظ إلكترونية تُستخدم في الاتجار وتداول العملات الرقمية المشفرة، قُدرت إجمالي القيمة المالية للمضبوطات بأكثر من (٤٥ مليون جنيه) .
- ضبط تشكيل عصابي مكون من (٢٥) متهمًا لاضطلاعهم بالعمل كوكلاء مُعتمدين لدى مواقع المُراهنات الإلكترونية بالمخالفة للقانون، من خلال استخدام محافظ إلكترونية خاصة بهم في عمليات سحب وإيداع أموال المراهنين وقيامهم بتحويل تلك المبالغ إلى عُملات رقمية مُشفرة لصالح تلك المواقع نظير حصولهم على نسبة مالية جراء ذلك، قُدر إجمالي القيمة المالية للمضبوطات بأكثر من (٢٠ مليون جنيه).

وتأسيساً على ما تقدم، يُمكن القول إن جرائم الإنترنت سوف تظل تحدياً مستمراً إذا لم يتم مواجهتها باليقظة والتأهب، ومن ثَمَّ يجب على المواطنين أن يكونوا أكثر وعيًا بمخاطر هذه الجرائم، وأن يتجنبوا الانسياق وراء الإغراءات المالية السريعة، ولمواجهتها يُنصح بـ (تعزيز الرقابة الإلكترونية)، من خلال تطوير أنظمة رصد ومراقبة المواقع المشبوهة وإغلاقها فورًا،

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات المصري قد أوقف خطوط الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية المُستخدمة في أنشطة مراهنات التطبيقات الإلكترونية دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة وبالمخالفة لأحكام القانون - التعاون الدولي، بالتنسيق مع الدول الأخرى لمكافحة تلك الجرائم العابرة للحدود - التثقيف المالي، من خلال توعية المواطنين بمخاطر تلك الجرائم - تعزيز القوانين من خلال تحديث التشريعات لتشمل المراهنات الإلكترونية وتحديد عقوبات رادعة للمخالفين، فبينما تبذل وزارة الداخلية جهودًا حثيثة للتصدي لهذه الجرائم، يبقى دور المواطن في الوعي والابتعاد عنها هو خط الدفاع الأول لإنشاء بيئة إلكترونية آمنة خالية من مخاطر الجرائم السيبرانية بكافة أنواعها.

دور وزارة الداخلية في مجموعة عمل

مواجهة الأفكار الهدامة والمفاهيم غير السوية

شهدت السنوات الماضية العديد من المتغيرات (السياسية - الاجتماعية - الثقافية) التي انعكست على الوعي المجتمعي وأسهمت في التأثير (سلباً) على مختلف شرائح المجتمع .. الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الأفكار والمفاهيم غير السوية والتي تُمثل انحرافاً عن المعتقدات الدينية والموروثات الثقافية والمجتمعية الأصيلة المترسخة في وجدان الشعب المصري.

وتأسيساً على ذلك، فقد اضطلعت مجموعة العمل (المعنية بمواجهة الأفكار الهدامة والمتطرفة) والمُشكّلة بقرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٢٧) لسنة ٢٠٢٢م برئاسة وزارة الداخلية، وبمُشاركة مُمثلي كافة الوزارات والجهات الوطنية بتنظيم العديد من الفعاليات التي تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بمخططات التنظيمات الإرهابية للحيلولة دون نجاحهم في استقطاب فئات جديدة لصالح توجهاتهم الهدامة، حيث اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات ذات الصلة، **والتي تمثل أبرزها فيما يلي:**

• إعداد العديد من الدراسات والأبحاث الأمنية بمشاركة المتخصصين وعلماء علم (النفس، الاجتماع) حول أبرز القضايا الدينية والاجتماعية التي تمثل اهتماماً بالنسبة للفئات الشبابية والنشء، وكذا بعض السلبيات والمفاهيم الهدامة الدخيلة على المجتمع ودراسة نتائجها والتوصيات الصادرة عنها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بمجموعة العمل للاستفادة منها خلال الفعاليات التي يتم تنظيمها، **حيث تمثلت أبرز تلك الدراسات على النحو التالي:**

- دراسة حول ظاهرة الإلحاد: والتي تناولت التعريفات الشائعة للإلحاد بأوساط الفئات الشبابية والتساؤلات التي تؤدي للتطرق إلى الأفكار

الإلحادية ومراحل تطور تلك الأفكار .. فضلاً عن تحديد الدوافع التي تؤدي إلى الإلحاد في مصر والوطن العربي أبرزها العوامل (الاجتماعية، النفسية والفردية، المعرفية والفكرية).

- دراسة بعنوان: (كيفية ضبط الفضاء الإلكتروني لحماية الأطفال من الأفكار غير السوية تمهيداً لإطلاق مبادرة عربية في هذا الشأن): وفقاً لعدد من المحاور تمثلت في: (رصد معدلات وأنماط استخدام الأطفال للمنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً، تحديد المحتويات الأكثر جذباً للأطفال على المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، رصد وتحليل أبرز الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية الناتجة عن استخدام الأطفال للمنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ومدى تعرض الأطفال

للجرائم الإلكترونية المختلفة وسبل الحماية القانونية منها).

- الاستراتيجية الوطنية للحرب التنويرية (للتوعية الرقمية): بهدف ترسيخ مفهوم التوعية الرقمية لدى كافة فئات المجتمع وتعزيز قدرتهم على التصدي لمخاطر الاستخدام غير الواعي للمنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ومواجهة الشائعات والأفكار المتطرفة التي تستهدف هدم القيم المجتمعية والموروثات الثقافية.

- الصيغة النهائية للاستراتيجية المتكاملة التي تقوم على استخدام وسائل الاتصال والتواصل الحديثة بكافة أنواعها لترسيخ القيم الأخلاقية والوطنية في المجتمع: والتي تهدف إلى مواجهة الأفكار الهدامة والمتطرفة والفتاوى المغلوطة والظواهر الاجتماعية السلبية التي تستهدف إسقاط الدول من الداخل، وكذا نشر تعاليم الدين الوسطى، ومواجهة التطرف بكافة أشكاله، فضلاً عن تعزيز الوعي المجتمعي بالقيم والمبادئ الأخلاقية والمعاملات الإسلامية في صورتها المُثلى.

• تنظيم برامج تدريبية لتأهيل (الأئمة والوعاظ، رجال الدين المسيحي، أساتذة الجامعات، المعلمين بالمرحلتين «الإعدادية، الثانوية»، شباب الإعلاميين)؛ بهدف تنمية قدراتهم على التواصل الفعال مع فئات المجتمع المختلفة خاصةً الشباب لتفنيد الأفكار الهدامة والمتطرفة بصورة تتواكب

مع مفردات العصر الحديث، وكذا إعداد ورش عمل لكلٍ من (الأئمة، الواعظات) بمعرفة عدد من المتخصصين ارتكزت على إكساب المتدربين بعض المهارات، أبرزها: (كيفية إنشاء الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي وتأمينها من الاختراق، مهارات الاتصال المتقدمة وكيفية توظيفها لإيضاح المفاهيم وإتمام الرسالة بناءً على نوعية المتلقين، كيفية تفنيد الشائعات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي).

• عقد العديد من الفعاليات (ندوات تثقيفية، لقاءات توعوية وورش عمل، دورات تدريبية، حلقات نقاشية) بمواقع التواصل الشبابي والجماهيري (مراكز الشباب، قصور الثقافة، الجامعات) على مستوى محافظات الجمهورية؛ بهدف نشر مبادئ الدين الحنيف في أوساط مختلف شرائح وطبقات المجتمع، خاصةً الفئات الشبابية، وتحفيزهم على نبذ الأفكار الدخيلة والترويج لها على مواقع التواصل الاجتماعي.

• تنظيم العديد من الندوات والفعاليات الدينية بالمدارس والمعاهد الأزهرية تتناول موضوعات حول (ترسيخ مكارم الأخلاق وغرس روح الانتماء، الاستخدام الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي والحد من انتشار الشائعات، العنف الأسري، التربية الأسرية الإيجابية، تعزيز قيم المواطنة واحترام الآخر)؛ بهدف بث رسائل اجتماعية ودينية تهدف إلى التماسك الأسري والنهوض بوعي وإدراك الأطفال وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم وتحصينهم ضد الأفكار الدخيلة على المجتمع.

الحماية الجنائية للعُملة

بين العقاب والإعفاء

تبنى المشرع المصري نهجاً متوازناً، اتسم بالحصافة والمرونة، في مواجهته لجرائم تقليد وتزييف وتزوير «العُملة»، وتكاملت المادتان (٢٠٢، ٢٠٥) من قانون العقوبات في تجسيد هذا النهج المتوازن، إذ جمعتا ـ في آن واحد ـ بين صرامة العقوبات المقررة لهذه الجرائم، وإمكانية الإعفاء منها، وجوباً أو جوازاً، على النحو الذي استهدف - في كل الأحوال - تعزيز الحماية الجنائية، التي أسبغها المشرع على العملات الورقية والمعدنية، الوطنية والأجنبية، المتداولة قانوناً داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

ونسعى في هذا المقال إلى إضاءة بعض الجوانب الخاصة بجرائم تقليد وتزييف وتزوير «العُملة»، في قانون العقوبات المصري، لاسيما فيما يتعلق بالتعريف ببعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية ذات الصلة، والوقوف على الصور المختلفة التي يتبدى فيها السلوك الإجرامي في هذه الجرائم، وتحديد محل ونطاق الحماية الجنائية للعملة، والتعرف على أوجه المعاملة العقابية لمرتكبي هذه الجرائم.

لواء دكتور/
مصطفى طاهر
مساعد وزير الداخلية الأسبق

أولاً ـ مصطلحات ومفاهيم أساسية:

تطلب المشرع في جرائم تقليد وتزييف وتزوير العُملة، أن يقع السلوك الإجرامي، المكون للركن المادي في هذه الجرائم، على عملة ورقية أو معدنية، وأن تكون هذه العُملة «متداولة قانوناً» في مصر، أو في الخارج.

تعريف العُملة

لم يطرح قانون العقوبات تعريفاً محدداً للعُملة، بينما يذهب أغلب الاقتصاديين إلى التفرقة بين العملة والنقود، فيُقصد بالعملة المسكوكات المعدنية والعملات الورقية الحكومية، التي تتمتع بقوة إبراء. أما النقود فهي أوسع نطاقاً، وتعني كل ما يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات، وبما يشمل العملة وكافة وسائل المبادلات الأخرى، كالشيكات المصرفية والأسهم والسندات وغيرها.

أما في أدبيات القانون الجنائي؛ فيجري استخدام مصطلح العملة كمرادف للنقود باعتبارها أداة الوفاء أو وسيلة الدفع التي تصدرها الدولة، وتخصصها للتداول في المعاملات، ويلتزم الأفراد بقبولها، والتعامل بمقتضاها، وبقيمتها الاسمية المصدرة بها.

وللنقود «صفة رسمية»، فلا تندرج في عدادها وسائل الدفع الصادرة عن الأفراد، كما أن لها «صفة

عامة» إذ يتم تداولها بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز. أما وسائل الدفع التي تُخصص لفئات محددة وفي مناسبات معينة، فلا تُعد من قبيل النقود، ولو كانت صادرة من الدولة.

مفهوم التداول القانوني للعُملة:

يتجسد مفهوم «التداول القانوني للعُملة» في أمرين، أولهما: وجود قانون ينظم إصدار العُملة، ويحدد أنواعها وعلاماتها وخصائصها المميزة. أما الثاني: فهو تمتع العملة بقوة «إبراء قانوني»، بحيث تكون صالحة للقبول بكامل قيمتها الاسمية، في الوفاء بالمدفوعات النقدية بين الأفراد، كما تقبلها الدولة في تسوية معاملاتها. وتستمر صفة التداول القانوني للعُملة قائمة، إلى أن تسحبها الدولة من التداول، أو تُنهي قانونية تداولها، وعندئذ تزول عنها الحماية الجنائية التي كانت تحظى بها.

ثانياً ـ صور السلوك الإجرامي:

تضمنت المادة (٢٠٢) ثلاث صور من السلوك الإجرامي، التي تقع على العُملة، وتشمل: التقليد والتزييف والتزوير، ونعرض لها بإيجاز، فيما يلي:

١ ـ التقليد:

التقليد هو صنع غير مشروع، لعملة ورقية أو معدنية، مماثلة أو مشابهة للعملة القانونية الصحيحة، الصادرة عن الدولة. ولا يُشترط في التقليد المعاقب عليه أن يكون كاملاً، فقد يكون جزئياً، إذا لم يتحقق التشابه الكامل بين العملتين المقلدة والصحيحة. كما لا يُشترط أن يكون التقليد متقناً، فيكفي أن يكون بين العملتين من التشابه ما ينخدع به الجمهور. بينما تمتنع الجريمة إذا كان التقليد ظاهراً، بحيث يسهل اكتشافه من أول وهلة، وفقاً لمعيار الشخص المعتاد.

٢ ـ التزييف:

لا يقع التزييف إلا على عملة معدنية صحيحة وصالحة للتداول، ويستهدف إنقاص القيمة الحقيقية للعملة، من خلال تغيير نوعية أو وزن أو مكونات المعدن ذاته، وقد يقع التزييف بطريق التمويه، أي بطلاء عملة نحاسية أو فضية بطلاء خارجي من الذهب، بما يجعلها شبيهة بالعملة الأكثر قيمة. ويتبدى الفرق بين التقليد والتزييف في كون التقليد يقع على عملة معدنية أو ورقية، ويُنتج عملة غير صحيحة، لم يكن لها وجود من قبل، في حين أن التزييف لا يُتصور وقوعه إلا على عملة معدنية صحيحة، يتم إدخال التشويه عليها.

٣ ـ التزوير:

يُقصد بالتزوير تغيير الحقيقة في عملة صحيحة، وذلك بإحداث تغييرات في رسومها أو نقوشها أو أرقامها أو توقيعاتها، وباستخدام أية طريقة من طرق التزوير المادي، سواء بالإضافة أو المحو أو بغيرهما. كما يتحقق التزوير بتعظيم القيمة الاسمية للعملة الأصلية، أو بإضفاء مظهر العملة المتداولة على عملة قديمة غير متداولة. ويقترب التزوير من التزييف في كونه يقع على عملة صحيحة ومتداولة قانوناً. بينما يختلف التزوير عن التقليد، الذي يؤدي إلى خلق

عملة مخالفة للأصل. ومن ناحية أخرى؛ فإن التزوير يشترك مع التقليد في طبيعة الموضوع المادي للسلوك الإجرامي، وهو العملة الورقية أو المعدنية المتداولة قانوناً.

ثالثاً ـ محل ونطاق الحماية الجنائية:

تخضع جرائم تقليد وتزييف وتزوير العملات الوطنية والأجنبية، التي تقع على إقليم الدولة، لأحكام القانون الجنائي المصري، وفقاً لمبدأ «إقليمية القانون الجنائي»، كما تخضع هذه الجرائم لذات القانون، حال وقوعها في الخارج، بموجب المادة الثانية (ج) التي تجسد مبدأ «العينية»، الذي يُتيح تطبيق قانون العقوبات المصري، على طائفة بعينها من الجرائم التي تقع خارج إقليم الدولة، ويكون من شأنها المساس ببعض المصالح العليا للدولة، ومنها مصلحتها في حماية عملتها الوطنية. بينما يفقد هذا القانون ولايته على جرائم العملة الأجنبية التي تقع بالخارج، لانعدام مصلحة الدولة المصرية في التدخل القانوني بشأنها، ولانعقاد الاختصاص بها للدولة المُصدرة للعملة.

رابعاً ـ المعاملة العقابية للجناة:

صنف المشرع المصري جرائم تقليد وتزييف وتزوير العُملات الورقية أو المعدنية، المتداولة قانوناً في مصر أو في دولة أخرى، ضمن الجنايات، ونص في المادة (٢٠٢) على معاقبة مرتكبيها بعقوبة السجن المشدد. كما نصت المادة (٢٠٢ مكرر) على أن يُعاقب بذات العقوبة السابقة، كل من قلد أو زيف أو زور عملة وطنية تذكارية، ذهبية أو فضية، مأذون بإصدارها قانوناً. وكذلك كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية أجنبية، متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة، تعاقب على تزييف العملة التذكارية المصرية.

وجاءت المادة (٢٠٣ مكرر) لتجيز للمحكمة الحكم بالسجن المؤبد، إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين، هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة، أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية.

وعلى الجانب المقابل؛ طرح المشرع مكافأةً قانونية سخية، استهدف بها دعم وتيسير جهود سلطات إنفاذ القانون، في مجال كشف الجريمة وملاحقة وضبط المجرمين، وبما يُسهم ـ في المحصلة ـ في تعزيز الحماية الجنائية للعملة.

إذ نص في المادة (٢٠٥) على أنه: «يعفى من العقوبات المقررة في المواد (٢٠٢، ٢٠٢ مكرر، ٢٠٣) كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات، قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة، وقبل الشروع في التحقيق. ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة، إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق، متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة. ويندرج هذا «الإعفاء الجوازي» ضمن إطلاقات السلطة التقديرية لقاضي الموضوع، فقد لا يحكم به رغم توافر شروطه، إذا لم ير من ظروف الدعوى ما يسوغ إعفاء المبلغ من العقاب، ولا يعد - في هذه الحالة - مُخطئاً في تطبيق القانون.

محاور دعم الترابط الأسري وأثره الإيجابي على أمن المجتمع

عرض:
لواء/ حاتم فتحى حماد

لا شك أن الأبحاث والدراسات المعنية بمكافحة الإرهاب أو حقوق الإنسان أو التحول الرقمى أو العملات المشفرة أو الذكاء الاصطناعى وغيرها من الدراسات التى تحتل عناوين وسائل الإعلام وتواكب الدراسات المستحدثة بالجامعات والكليات المرموقة.. لا شك أن كل تلك الأبحاث هامة ومفيدة للمكتبة العلمية الأمنية.. إلا أننى سعدت أيما سعادة بالدراسة التي بين أيدينا الآن من ضمن سلسلة دراسات الظواهر الاجتماعية التي تركز على محاور دعم الترابط الأسرى.. وإذا كنت أعتبر نفسى باحثاً مخضرماً اطلعت وشاركت في العديد من البحوث الأمنية، فإننى أؤكد على أن الأسرة وترابطها هي الغاية التي لا بد أن يعمل الجميع على حمايتها وصيانتها.. ولا أعنى بذلك أجهزة الأمن فقط، وإنما مؤسسات المجتمع بالكامل رسمية وأهلية.. فإن مخططات إسقاط الدولة ومؤامرات هدم الشعوب وتثويرها كلها توجه سهامها المسمومة نحو الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية والمكون الأصيل لبناء المجتمع وحفظ استمراريته واستقراره والسيطرة على انفلات أفراده.. ومن تلك السهام السامة ترويج الميول الجنسية المثلية، وتزكية نوازع الإلحاد، والحط من مقام الأبوين في أعين الصغار، والدعوة إلى الاستغناء عن الزواج كسبيل طبيعى وفطرى لتكوين الأسرة السوية، واستبداله بما يسمى بالأم العزباء، أو الدعوة إلى ترخيص بيوت الدعارة، أو زواج نهاية الأسبوع Weekend Marriage وغير ذلك من الأفكار والدعاوى الشاذة، وتشويه سمعة قادة المجتمع المعتدلين ورموزه السياسية بما يضيع القدوة التي يمكن أن يقتدى بها الشباب.. وقد ظهرت آثار تلك المؤامرات الشيطانية في عزوف الكثير من الشباب من الجنسين عن الزواج، وزيادة معدلات الطلاق، وتزايد أشكال العنف الأسرى.

والدراسة التي بين أيدينا لا تجاوز المئة صفحة من القطع المتوسط؛ أى إنها سهلة القراءة والإحاطة السريعة بمضمونها، وهو ما يميز دراسات مركز بحوث الشرطة.. وهى من مبحثين رئيسيين يتناول أولهما مفهوم الأسرة والتنشئة الاجتماعية، وأنماط جرائم العنف والتفكك الأسرى، مع توضيح كيفية تأثير الترابط الأسرى على سلامة المجتمع.. بينما يستعرض المبحث الثانى المواجهة القانونية والأمنية لجرائم العنف الأسرى، والآليات الوقائية لمكافحة ذلك العنف، وعرض آليات المشاركة المجتمعية في مواجهة العنف القائم على النوع.

وقد استعرضت الدراسة في بدايتها مفهوم الأسرة اصطلاحاً ومعنًى سيكولوجياً ووظيفياً، ثم عرضت تعريفات أهم علماء الاجتماع وعلم النفس لها.. وخلصت إلى أن الأسرة هي أهم مؤسسة اجتماعية، وعليها يقوم المجتمع المتماسك، وإنها تتأثر بشدة بالتغيرات التي يشهدها المجتمع، وإنها تلعب دوراً حاسماً في نقل الثقافة والتقاليد

والأعراف المجتمعية والقيم إلى الطفل، وتستطيع غرس الانتماء والهوية الشخصية عنده.

وتستعرض الدراسة العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال سواء كانت عوامل داخلية كالدين والأسرة أو عوامل خارجية كالثقافة السائدة في المجتمع، والمؤسسات التعليمية، ودور العبادة المسجد والكنيسة، ووسائل الإعلام، والأصدقاء والزملاء والرفاق. كل تلك المؤثرات تشارك مع الأسرة بقدر كبير في تشكيل شخصية الطفل وسلوكه. ثم تنتقل لدراسة أثر العنف على الطفل، سواء كان عنفاً من داخل الأسرة أو من أي من مكونات المجتمع المحيط به، وتشير إلى مخاطر العنف المجتمعى وتأثيراته، ومنها تهديد السلم الاجتماعى، وتراجع هيبة الدولة، والتكلفة البشرية والاقتصادية، وخطر تحول العنف المجتمعى إلى سياسى.

وعلى الجانب الآخر تبرز الدراسة أثر الترابط الأسرى على المجتمع وأهميته لتحقيق الأمن العام، وتصف أمن المجتمع بأنه نهج يركز على العنصر البشرى لمعالجة قضايا الأمن، ويدمج نماذج الأمن البشرى والتنمية وبناء الدولة.

ثم تفرد الدراسة مبحثاً مستقلاً عن المواجهة القانونية والأمنية في مكافحة جرائم العنف الأسرى وتعزيز آليات المشاركة المجتمعية. وتعدد القوانين التي سنها المشرع في هذا الصدد ومنها مواجهة العنف ضد المرأة، والعنف ضد الطفل. والآليات الوقائية المفعلة لمكافحة العنف ومن بينها مكافحة المخدرات كأحد أهم الأسباب لتنامى العنف داخل المجتمع.

وتخلص الدراسة إلى نتائج أهمها، أن الترابط الأسرى عنصر جوهرى لترابط المجتمع ويحافظ على بقائه متماسكاً، وأن الأجهزة الأمنية تحتاج إلى دعم متواصل من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة لإنجاح جهودها في سبيل مواجهة تداعيات العنف المؤثر على الأسرة، وعدم كفاية نهج التجريم والعقاب في إطار مواجهة العنف المجتمعى، بل يتعين معالجة الأسباب الجذرية له، وأهمية العدالة التصالحية لإصلاح الضرر في جرائم العنف البسيطة لتعزيز السلام الاجتماعى.

كما أوصت الدراسة بضرورة تعظيم دور الأسرة في المجتمع كمؤسسة تربوية وتفعيل دور المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، وتعزيز آليات الاستجابة لبلاغات العنف الأسرى، والعمل على حل الخلافات والمشاجرات البسيطة واحتوائها بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدنى، والاستمرار في التصدي الحاسم لمشكلة المخدرات بكافة صورها باعتبارها أحد أهم مسببات العنف، ومواصلة تبنى خطة إعلامية تتضمن مواد اتصالية متنوعة تستهدف نشر ثقافة الترابط الأسرى، لما لذلك من أثر إيجابى على المجتمع، ومواصلة تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر القيم الدينية التي تحصن المجتمع ضد الانحرافات بكل أشكالها، وتعزيز دور الإحصاء الجنائى لما له من دور فاعل في تحديد المناطق التي تشهد تنامياً في معدلات جرائم العنف المجتمعى.

وأخيراً، فإن الدراسة غنية بالتفصيلات التي يمكن أن يفرد لكل منها دراسات مستقلة، ولكننى أؤكد مرة أخرى على أهمية مجال الدراسة وموضوعها لأمن الفرد والمجتمع والدولة وللأمن القومى بصفة عامة، وأدعو الباحثين الأمنيين لإحياء مثل هذه الدراسات خاصة في هذه الحقبة الزمنية التي تشهد تحولات فكرية وتكنولوجية متسارعة وغير مسبوقة، وللأسف لا تحمل أغلبها مضامين وقيماً إيجابية بناءة، يتعرض لها أبناؤنا وبناتنا متجردين من أي سلاح فكرى وقيمى يحميهم من تلك المؤثرات الهدامة.

للمزيد من الاطلاع على موضوع الدراسة يمكن مراجعة مكتبة مركز بحوث الشرطة أو مكتبات الكليات الأخرى بأكاديمية الشرطة.

المحاور المرورية الجديدة والنقل الذكي

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

تشهد مصر في الوقت الحالي ثورة في مجال تنمية البنية التحتية المرورية، في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ بما تقدمه من خارطة طريق شاملة تسعى إلى تحويل المشهد المروري في البلاد من النظام التقليدي إلى منظومة ذكية متكاملة تعمل وفق أحدث التقنيات العالمية لتحقيق السيولة المرورية وتعزيز السلامة على الطريق.

وتسهم المحاور المستحدثة في تقليل زمن التنقل وتعزز من كفاءة التجارة الداخلية والخارجية، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تسهيل الحركة بين المناطق الصناعية والتجارية والسكنية، فضلاً عن الدور المهم الذي تلعبه المنظومة المرورية الجديدة في تعزيز جودة تنفيذ الرؤى الأمنية الاستراتيجية طويلة المدى لوزارة الداخلية.

ومن خلال تقنيات النقل الذكي (ITS)، أصبح استخدام التكنولوجية المتطورة عنصراً أساسياً في تطوير منظومة النقل المصرية، من خلال أنظمة المراقبة بالكاميرات، وتطبيقات التنبؤ بالزحام المروري والحوادث، ولوحات الإرشاد الإلكترونية التي توفر للمواطنين بيانات محدثة عن حالة الطرق، مما ينعكس إيجابًا على سلامة المواطنين ومستوى جودة الحياة.

ويعتبر الاستثمار في المحاور المرورية الجديدة والتقنيات الذكية ليس مجرد استجابة للتحديات الحالية فحسب، بل هو استثمار في مستقبل مصر، بما يعزز القدرة التنافسية للدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويخلق بيئة مواتية للاستثمار، ويحقق حلم المواطنين في التنقل بسهولة وأمان، ومع استمرار هذه الجهود، تصبح رؤية مصر ٢٠٣٠م أقرب إلى الواقع، حيث تتحول شوارعنا وطرقنا إلى منظومة ذكية متكاملة تمثل نموذجًا يحتذى به على مستوى المنطقة.

المحاور المرورية الجديدة رؤية مستقبلية :

انتهت الدولة من إنشاء وتشغيل عدد ٨ محاور مرورية جديدة بمحافظة الجيزة بإجمالي أطوال ٦٣,٥ كيلومتر، أبرزها: محور الفريق كمال عامر، ومحور المهندس شريف إسماعيل، والطريق السياحي، ومحور أحمد عرابي الجديد، فضلاً عن تطوير وتوسعة الطريق الدائري بما يمثل طفرة مرورية ومتنفسًا كبيرًا للكثافات المرورية في نطاق محافظة الجيزة، وتعتبر هذه المحاور بدائل جيدة خاصة مع استمرار الأعمال الداخلية لإنشاء محطات خطي المترو الثالث والرابع والأعمال الإنشائية الخاصة بمسار المونوريل خط (المهندسين - أكتوبر)، بالتوازي مع استكمال أعمال إنشاء امتداد محور حسب الله الكفراوي لربط جنوب وغرب القاهرة بالجيزة، وامتداد محور كمال عامر بإجمالي طول ١٧ كيلو متراً.

رائد دكتور/
مصطفى العقبي
دكتوراه في القانون الجنائي
مشرف عمليات مرور الجيزة

كما حظيت محافظة القاهرة بنصيب كبير من التطوير المروري من خلال سلسلة من المحاور الجديدة بإجمالي أطوال يتجاوز الـ١٠٠ كيلو متر، أبرزها: محور الدكتور/ ياسر رزق، ومحور حسب الله الكفراوي، ومحور سميرة موسى، ومحور المستشار/ عبد المجيد محمود، فضلاً عن أعمال رفع الكفاءة وتوسعة الطرق والمحاور الداخلية واستحداث مجموعة من الكباري بمنطقة مدينة نصر ومصر الجديدة ووسط المدينة، على نحو يسهم بشكل كبير في الحد من التكدسات المرورية بمنطقة وسط وشرق القاهرة، وتقليل زمن الرحلات للسيارات بأنواعها المختلفة.

الواقع المروري:

ووفقاً لآخر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء شهدت مصر انخفاضاً كبيراً في نسبة حوادث الطرق السريعة والداخلية، نتيجة لما تبنته الدولة من خطة متكاملة لتطوير البنية التحتية المرورية، فضلاً عن مجموعة من التشريعات الحديثة وتعديلات قانون المرور واستخدام منظومة التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحالة المرورية وضبط المخالفات المرورية إلكترونياً، وما تبع ذلك من انخفاض في أعداد المصابين والوفيات في حوادث الطرق بعد أن كانت من أعلى الدول من حيث عدد حوادث الطرق.

لكن وفقاً لأحدث الإحصائيات في نطاق اختصاص الإدارة العامة لمرور الجيزة، وعلى الرغم من التطور المروري في جودة المحاور المرورية القائمة والمستحدثة، تظهر عدة سلبيات في سلوكيات قائدي المركبات كمسببات للحوادث، أخطرها القيادة برعونة وعبور المشاة من غير الأماكن المخصصة لهم وعدم الالتزام بقواعد المرور، وفيما يلي استعراض لمسببات الحوادث المرورية في الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠٢٤م في نطاق اختصاص الإدارة:

وتدفع هذه السلبيات في السلوكيات الفردية لقائدي المركبات في اتجاه يبرز أهمية التعليم والتوعية المرورية كأحد المحاور المكملة لهذه الجهود، ولم تغفل الدولة المصرية عن هذه الحقيقة إذ أطلقت الحكومة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني حملات توعية تهدف إلى نشر ثقافة الالتزام بقواعد المرور بين مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على الأطفال والشباب، لضمان بناء جيل واعٍ يدرك أهمية السلامة على الطرق.

أحدث التقنيات العالمية في منظومة المرور

أولاً ـ نظام Level of Traffic (LOT):

وهو مفهوم مستوى حركة المرور ويُعد جزءًا من المنهجيات الهندسية والإدارية المستخدمة في أنظمة المرور، وهو مقياس يُستخدم لتقييم أداء الطرق وشبكات النقل بناءً على عدة عوامل مرتبطة بحركة المرور والخدمات المقدمة للمستخدمين، وتتمثل هذه العوامل في التالي:

- حجم حركة المرور اليومية (Traffic Volume).
- عدد الممرات وتوزيعها.
- جودة البنية التحتية للطريق.
- وجود إشارات مرورية ومدى كفاءتها.
- التداخلات بين أنواع المركبات المختلفة (سيارات، شاحنات، دراجات).

ويقوم هذا النظام على تصنيف الطرق بناءً على مستويات الحركة المرورية من A إلى F، بحيث A هو مستوى كثافة حركة منخفض للغاية، وF هو ازدحام مروري شديد يصل إلى التوقف الكامل، ويستخدم هذا النظام في تقييم كفاءة الطرق، ومدى قدرتها الاستيعابية، ومستويات السرعة المتوسطة، وزمن الرحلة، ومدى الراحة والأمان، ويستخدم في التخطيط المروري كأداة لتحديد الأولويات في تطوير شبكات الطرق، ويساعد في توجيه استثمارات البنية التحتية نحو المناطق ذات الحاجة الأكبر.

ثانيًا ـ أنظمة القياس والتحليل:

تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analysis):

تُستخدم في تحليل البيانات لحركة مرور المركبات بما يسهم بشكل كبير في التنبؤ بأماكن الازدحام المروري المتوقع، فضلاً عن توقع

مناطق الحوادث (النقط العمياء)، بما يتيح توجيه المركبات عن طريق رسائل للسائقين للابتعاد عن أماكن الحوادث أو الكثافات المرورية، وهو ما يُعرَف بالتحكم التنبؤي في المرور (Predictive Traffic Control).

أجهزة استشعار حركة المرور:

وهي منظومة من أجهزة الاستشعار التي يتم وضعها على الطريق لقياس تدفق حركة المركبات والكثافات المرورية ومستويات السرعة.

البيانات الزمنية الفعلية (Real-Time Data):

تُستخدم برمجيات متخصصة مثل VISSIM أو Synchro لمحاكاة تدفق حركة المرور وتحليل مستويات الخدمة.

أنظمة التوقيت الدقيق (Real-Time Scheduling):

وهي تطبيقات توفر مواعيد دقيقة لوسائل النقل العام وتعرض البدائل المناسبة لتجنب الازدحام.

مثال: تطبيق مترو الأنفاق بالقاهرة الذي يُظهر أوقات الوصول وأماكن الزحام.

إنترنت الأشياء (IOT):

يتم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء (IOT) لقياس وتحليل مستويات حركة المرور بشكل لحظي، مما يتيح إدارة ديناميكية للطرق والإشارات.

ثالثاً - أنظمة إدارة المرور الذكية (ITS – Intelligent Traffic Systems):

تُعد أنظمة المرور الذكية من أبرز الحلول لتحسين تدفق الحركة المرورية وتحقيق مستوى خدمة أعلى، مثل:

الإشارات الذكية التفاعلية:

وهي إشارات مرور تُعدل توقيتها بناءً على تدفق المركبات في الوقت الفعلي.

مثال: نظام الإشارات المتكيفة (Adaptive Traffic Signals) المستخدم في دبي، ونظام (LiDAR) المستخدم في سان فرانسيسكو.

تقسيم الوقت (Time Segmentation):

ويقصد به تنظيم حركة المرور بناءً على أوقات الذروة لتجنب ازدحام الطرق في أوقات محددة.

تصميم الدوارات (Roundabouts):

تُقلل الدوارات من الحاجة إلى إشارات المرور وتزيد من تدفق المركبات في التقاطعات.

نظام إدارة الحوادث المرورية (Incident Management Systems):

أنظمة تتعرف على الحوادث المرورية فور وقوعها باستخدام الكاميرات وأجهزة الاستشعار، بما يسرع استجابة خدمات الطوارئ، وإعادة توجيه حركة المركبات، ويقلل من تأثير الحوادث على حركة المرور.

إدارة الممرات الديناميكية (Dynamic Lane Management):

تخصيص الممرات استنادًا إلى وقت الذروة أو اتجاه حركة المرور، من خلال ممرات تتحول من اتجاه إلى آخر حسب الطلب.

جهود وزارة الداخلية في تطوير المنظومة المرورية

تلعب وزارة الداخلية دورًا حيويًا ومحوريًا في تطوير وتحسين منظومة المرور على مستوى الجمهورية، وتهدف تلك الجهود إلى تعزيز السلامة المرورية، وتقليل الحوادث، وتطوير بيئة مرورية حديثة ومتطورة تدعم رؤية مصر ٢٠٣٠م، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الجهود في المحاور التالية:

تطوير البنية التحتية التقنية لمنظومة المرور، من خلال استخدام تقنيات متطورة لمراقبة الطرق وكاميرات عالية الدقة على المحاور الرئيسية، لرصد المخالفات المرورية وتحليل حركة المركبات، فضلاً عن استخدام أجهزة الرادار الذكية لرصد مجموعة من المخالفات أبرزها تجاوز السرعة القانونية.

بالإضافة لأنظمة رصد اللوحات المعدنية للمركبات وقراءة بيانات الملصق الإلكتروني بما يعزز سرعة ضبط المركبات المخالفة والمطلوبة أمنياً، كما تكشف إدارات المرور من الحملات المرورية على الطرق الرئيسية والداخلية لضبط كافة المخالفات المرورية وتجاوز السرعة المقررة ورصد القيادة تحت تأثير المخدرات والتأكد على الالتزام بقواعد المرور.

توفير خدمات إلكترونية متقدمة مثل تجديد رخص المركبات عبر الإنترنت، مما يقلل الزحام داخل وحدات المرور، ويُسهل على المواطنين الحصول على الخدمات، وتنفيذ خطط تنظيمية، مثل: منع الانتظار العشوائي، وتنظيم المواقف العامة، وتعزيز استخدام النقل الجماعي، وتبنّي معايير دولية للسلامة المرورية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير أنظمة المرور.

كما بدأت الإدارة العامة لمرور الجيزة في تعزيز الاستدامة البيئية تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠م عبر إدخال السيارات الكهربائية لمنظومة المركبات المرورية في الجيزة، بما يمثل طفرة كبيرة نحو منظومة مرورية متطورة تواكب الرؤي الاستراتيجية للدولة المصرية.

وتشمل الخطط المستقبلية استخدام تطبيقات تعتمد على الهواتف الذكية لتنبيه

السائقين بالمخاطر المحتملة مثل الحوادث أو الطرق المغلقة، مما يقلل من احتمالية وقوع الحوادث ويحسن من تجربة القيادة الآمنة.

تُظهر هذه الجهود مدى التحسن في مستوى الأمان على الطرق، وانخفاض نسب الحوادث في معظم المحاور، وتسهيل التنقل في المدن خاصة في فترات الذروة المرورية، ومع استمرار العمل على تحديث المنظومة، تسعى وزارة الداخلية إلى تحويل مصر إلى نموذج يحتذى به في إدارة المرور بالمنطقة، وتعكس هذه الجهود التزام الوزارة بتحقيق بيئة مرورية آمنة ومنظمة تدعم التنمية المستدامة وتحسن جودة حياة المواطنين.

التحديات العملية لتطوير المنظومة المرورية

تواجه الدولة المصرية تحديات كبيرة في إطار السعي لتحقيق هذه الرؤى الطَّمُوح، تبرز أهم هذه العقبات في الجوانب الاقتصادية في إنشاء وتطوير وصيانة المحاور المرورية الجديدة ومنظومة النقل الذكي، فضلاً عن التحديات التقنية في ضرورة مجاراة التطبيقات التكنولوجية في منظومة المرور لأحدث التوجهات العالمية، كما تتطلب الاستدامة على المدى الطويل استثمارات مستمرة وتخطيطًا متكاملاً، لضمان تحقيق النتائج المرجوة من هذه المشروعات.

كما تظهر أيضًا العقبات المتعلقة بالرؤى التشريعية المصرية وضرورة إدخال سلسلة من التعديلات التشريعية في قانون المرور تماشياً مع التطور التقني الكبير، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بالمساءلة والشفافية وتحديد المسئولية القانونية عن استخدام التطبيقات الحديثة في تحرير المخالفات المرورية إلكترونياً، بالإضافة للتحيزات الخوارزمية التي قد تنتج عن تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) لهذه التطبيقات.

وختاماً، نقول إن المحاور المرورية الجديدة تسهم في تحقيق نقلة نوعية في حركة النقل داخل مصر، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد والمجتمع، من خلال تقليل زمن التنقل بين المدن والمناطق الصناعية بما يعزز من كفاءة نقل البضائع، ويخفض تكاليف النقل اللوجيستي، وهو ما يدعم تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن تحسين البنية التحتية المرورية يرفع جودة الحياة اليومية للمواطنين عبر تقليل الإجهاد الناتج عن الزحام، وزيادة أوقات الفراغ التي يمكن استثمارها في العمل أو الترفيه أو قضاء وقت مع العائلة.

ويمثل هذا التحول الكبير في المنظومة المرورية استثمارًا طويل الأمد في مستقبل مصر، حيث يحقق توازنًا بين الكفاءة الاقتصادية، والسلامة المرورية، وحماية البيئة؛ مما يجعل رؤية مصر ٢٠٣٠م واقعًا ملموسًا يومًا بعد يوم.

تحقيق الأدلة الجنائية في الميتافيرس

ظهرت خلال الآونة الأخيرة تقنية جديدة تسمى "الميتافيرس"، تمثل تطوراً في مجال الاتصالات وشبكة الإنترنت، تعتمد على تقنيات اتصال وأدوات جديدة تسمح للشخص بأن يتعايش داخل الواقع الافتراضي، ويشهد العالم اهتماماً متزايداً بهذه التقنية الفريدة في ضوء اتجاه بعض الدول إلى تبني تجاربها الافتراضية الخاصة بشأن تطبيق الميتافيرس؛ كاليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة وأندونيسيا.

واتجاه بعض الدول الأخرى إلى وضع استراتيجيات للتوسع في استخدامها؛ كاستراتيجية دبي للميتافيرس بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً إطلاق مصر لأول هاكثون للميتافيرس والذي يشمل سلسلة من المسابقات والأنشطة التفاعلية التي تجمع بين الفعاليات على الإنترنت والأنشطة التفاعلية التي تستهدف بناء وتطوير عالم «ميتافيرس» بما في ذلك الواقع الممتد والواقع المعزز والواقع المختلط والواقع الافتراضي وتحريك رسوم النماذج ثلاثية الأبعاد والكائنات الافتراضية والأجهزة الحسية الملائمة للواقع الافتراضي القابلة للارتداء، فضلاً عن إنشاء أول مدينة مصرية في العالم الافتراضي تحمل اسم «ميتاتوت».

ويدعم هذا الاهتمام المتزايد بالميتافيرس تكهنات وتوقعات بانتشار وسيادة هذه التقنية في المستقبل القريب، حيث من المتوقع أن تسهم الميتافيرس في توليد فرص تجارية واقتصادية تصل إلى ١٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، وفي ظل التطلعات المتوقعة من البعض في إسهام الميتافيرس في إعادة تشكيل طريقة حياة البشر وعملهم، تركز العديد من الشركات والمنصات على تطوير عناصر مختلفة من الميتافيرس.

وفي مقابل هذا الاهتمام نجد بعض التكهنات بتزايد مخاطر استخدام هذه التقنية، التي قد تفتح الباب إلى عالم الجريمة بظهور أنماط جديدة من الجرائم الافتراضية، حيث تفتح الميتافيرس المجال واسعاً للدخول في عالم ثلاثي الأبعاد عبر تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز بأجهزة استشعار في عالم مظلم، وتتيح للعصابات الإجرامية ارتكاب العديد من الجرائم السيبرانية المستحدثة، فضلاً عن

عميد دكتور /
رامي متولي القاضي
أستاذ ورئيس قسم
القانون الجنائي بكلية الشرطة
والحائز على جائزة الدولة التشجيعية

مخاطر انتهاك الخصوصية للمستخدمين، ومن جانب آخر، يمثل التهديد المحتمل للجريمة في الميتافيرس مصدراً للقلق في الواقع الإنساني؛ بالنظر للتشابه الكبير بينه وبين العالم الحقيقي، ومن ثَمَّ فإن الأحداث التي ستقع فيه يمكن أن تؤثر على العالم الحقيقي أيضاً.

وكلمة ميتافيرس «Metaverse» تعني -من ناحية المدلول اللغوي- العالم الماورائي، وهي تتكون من شقين: الأول «meta» (بمعنى ما وراء، أو الأكثر وصفاً) والثاني «Verse» مُصَاغ من «Universe» وتفيد (ما وراء العالم)، وقد كان أول استخدام لهذا المصطلح في رواية الخيال العلمي «تحطم الثلج» (Snow Crash) عام ١٩٩٢ التي كتبها نيل ستيفنسون، حيث يتفاعل البشر كشخصيات خيالية «Avatar» مع بعضهم البعض ومع برمجيات، في فضاء افتراضي ثلاثي الأبعاد مشابه للعالم الحقيقي. بينما من ناحية المدلول الاصطلاحي، فقد تعددت التعاريف التي تصف الميتافيرس بحسب كيفية نظر الباحثين لها، فمنهم من ركز على اعتبارها شبكة معلوماتية، ونموذج مطور من شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، وهذا هو منظور مارك زوكربيرج الذي يعرف الميتافيرس بأنها: «الإنترنت المتجسد الغامر، والشيء الذي يمكن للناس القفز إليه أو تحقيقه من خلال الواقع الافتراضي أو الواقع المعزز عند إثارة الاهتمام الدولي به». بينما يعرفها البعض الآخر بأنها: «شبكة ضخمة ومترابطة من المساحات الافتراضية»، وهناك اتجاه آخر يعرفها بأنها منصة رقمية، حيث يذهب البعض لتعريفها بأنها: «منصة جديدة تمامًا أو إطار عمل يجتمع فيه العالمان المادي والافتراضي»، وهناك من يعرفها بأنها: «منصة رقمية تشبه إلى حد كبير العالم الحقيقي ومتصلة به بشكل مكثف، يمكن للأشخاص الدخول إليها أو إحضار عناصر افتراضية عبر جهاز يعمل كوسيط من خلال مفهوم التوأمة الرقمية». وفي السياق ذاته يعرفها البعض الآخر بأنها: « بيئة ثلاثية الأبعاد عبر الإنترنت يتفاعل فيها المستخدمون الذين تمثلهم الصور الرمزية مع بعضهم البعض في مساحات افتراضية منفصلة عن العالم المادي الحقيقي».

ومن ثَمَّ يمكن القول إن الميتافيرس تعد عالماً افتراضياً مترابطاً يعتمد على دمج الحقائق المادية والرقمية، بحيث يكون بمقدور الأشخاص التفاعل والتواصل، إضافة إلى العمل والمشاركة في أنشطة أخرى، وذلك من خلال تقنيات الواقع الافتراضي. ويمكن النظر إلى الميتافيرس على أنها تشكل الجيل الجديد من الإنترنت، والذي يؤدي إلى تلاشي الحدود بين العالمين المتصل وغير المتصل بالإنترنت، ليقدم إمكانات لا حدود لها للتجارب الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية. فالميتافيرس يمكن اعتبارها نظاماً معقداً من التقنيات المختلفة التي تخلق التآزر لتوفير تجربة مستخدم تفاعلية وغامرة ومستمرة ومحسنة، ومع استمرار هذه التقنيات في التقدم، ستوفر أدوات وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز المتقارب، منصة افتراضية متعددة الأوجه لمختلف التطبيقات، بما في ذلك

إنشاء أول مدينة مصرية في العالم الافتراضي تحمل اسم «ميتاتوت»

التطبيقات في مجال إنفاذ القانون. ولا شك في أن هذه طبيعة الميتافيرس تنعكس على شكل الأدلة الرقمية الناجمة عنها، حيث غالباً ما تتسم الأدلة الرقمية في الميتافيرس بطابع ثلاثي الأبعاد، وهو ما ينعكس كذلك على مصادر جمع البيانات والمعلومات داخل الميتافيرس لتشمل نطاق المستخدم ونطاق مقدمي الخدمة ومنصة الميتافيرس ذاتها.

مراحل جمع الأدلة الرقمية في الميتافيرس:

تُقسم مراحل جمع الأدلة الرقمية في الميتافيرس إلى ثلاث مراحل:

مرحلة جمع البيانات والأدلة الرقمية:

تتمثل أولى خطوات جمع الأدلة في استخلاص البيانات الخاصة بوقوع الجريمة في الميتافيرس، وهو ما يتطلب ضرورة التعرف على المصادر التي يبدو أن لديها أدلة، والتي يمكن أن تكون هذه جهازًا مادياً أو نظامًا معلوماتياً أو خدمة، وبعد ذلك، يجب على الجهة المعنية بجمع الدليل (سواء أكانوا من مأموري الضبط القضائي أو الخبراء المختصين بجمع الأدلة الإلكترونية) الحصول على أدلة من المصادر، والتأكد من أنها بتنسيق يمكن نسخه بسهولة مع الحفاظ على الحالة الأصلية كصورة مع الحفاظ على سلامة البيانات.

مصادر المعلومات في الميتافيرس:

تتسم إجراءات جمع الأدلة الرقمية في الميتافيرس بخصوصية خاصة، ترتبط بالطبيعة الخاصة لهذا العالم؛ إذ إن إجراءات جمع الأدلة الرقمية تمتد لتشمل ثلاثة مصادر أو نطاقات مكونة للميتافيرس، وهي أجهزة المستخدم، وخوادم مقدمي الخدمة، ومنصة الميتافيرس نفسها، حيث يمكن التمييز بين النطاقات الثلاث التالية:

- **الأول- نطاق المستخدم:**

يشتمل نطاق أو مجال المستخدم على كل ما يمكن للمستخدمين في العالم الحقيقي القيام به والأفاتارات التي يتحكمون بها في الميتافيرس، ويتكون نطاق المستخدم من طبقة اتصال، تمثل توصيل المستخدمين بالميتافيرس، وجميع إجراءات الاتصال وطبقة تفاعل، تمثل التفاعلات بين المستخدمين في الميتافيرس، ويمكن تنفيذ طبقة الاتصال من خلال نظارات الواقع المعزز أو السترات أو أجهزة الاستشعار، حيث يقوم المستخدمون بالوصول إلى الميتافيرس والتواصل معه من خلال أجهزة، مثل: نظارات الواقع المعزز والسترات القابلة للارتداء، حيث تحتوي هذه الأجهزة على معالجات وذاكرة متنقلة وذاكرة وصول عشوائي لأداء وظائفها، ومن المتوقع أن يتم تخزين أنواع مختلفة من البيانات المتعلقة بالجريمة في ذاكرة تلك الأجهزة المستخدمة للتفاعل مع العالم الحقيقي، أما بالنسبة للإجراءات والأساليب المستخدمة لجمع البيانات من هذه الأجهزة، فهي مماثلة لتلك المستخدمة مع إنترنت الأشياء والأجهزة المحمولة، إلا أنه وبالنظر إلى التطورات التقنية المتلاحقة في مثل هذه الأجهزة التفاعلية، فإنه يجب أن يراعى في الاعتبار الأجهزة الطرفية التي يتم ربطها بهذه الأجهزة في العالم الحقيقي، حيث

يتم نقل البيانات الخاصة بتلك الأجهزة التفاعلية على الأجهزة الأخرى.

• الثاني- نطاق الخدمة:

يشمل نطاق الخدمة كل ما يتعلق بالخدمات التي تقدمها المنصة، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الأطراف الثالثة، وتتطلب طبقة الخدمة تقنيات، مثل: التجارة الإلكترونية، وأنظمة دفع p2p، وتكنولوجيا المصدر المفتوح، والعملات المشفرة؛ لأن محتويات التداول والتسوق يتم توفيرهما كخدمات، فنظرًا للخدمات العديدة التي تقدمها الميتافيرس للمستخدمين في وقت واحد، والتي يصعب تشغيلها باستخدام موارد الميتافيرس فقط، فإنه يتم اللجوء إلى مقدمي الخدمات الخارجية لتوفيرها للمستخدمين، حيث يعتمد هؤلاء المقدمون على ما يوفره النظام الأساسي للميتافيرس من معلومات أساسية حول هذه الخدمات، مثل: العرض وتفاعلات المستخدم لتنفيذ وظائف الخدمة، والتي قد تكون مورداً أساسياً لتقديم الخدمة بسلاسة من جانبهم، وهو ما قد يشكل مصدراً للمحققين في جمع واستخلاص الأدلة المتحصلة عن الجرائم الواقعة في الميتافيرس.

وقد يواجه المحققون صعوبات في التحصل على بعض البيانات، والتي تتصل بإدارة بيانات المستخدم، مثل: الخدمات المالية وخدمات الدفع، إذا كانت الخدمة المتضمنة في الحادث تستخدم مواردها الخاصة، حيث يتم تخزين البيانات في البنية التحتية للمزود، ولهذا السبب يجب على المحققين طلب البيانات ذات الصلة من مزود الخدمة فورًا، وقد يكون إجراء جمع البيانات مستحيلاً، حينما لا يكون هناك التزام قانوني على مزود الخدمة بتوفير البيانات، ومن جانب آخر، قد يكون إجراء جمع البيانات ليس فقط في الميتافيرس وإنما في العالم الحقيقي أيضاً، ومن ثَمَّ يجب على المحققين - في هذه الحالة - إرسال الطلب إلى مزود الخدمة بالنسبة للبيانات المخزنة خارج الميتافيرس.

• الثالث- نطاق منصة الميتافيرس:

يشير نطاق منصة الميتافيرس إلى كل ما يعمل ويدير الميتافيرس، ويتضمن الوظائف المتعلقة بالنظام أو المسئول، فطبقة الفضاء الافتراضية هي جزء ينفذ ويدير «عالمًا» افتراضيًا ينشط فيه المستخدمون والخدمات، باستخدام تقنيات، مثل: التوائم الرقمية ورؤية الكمبيوتر من أجل وضع الميتافيرس بالقرب من العالم الحقيقي، وطبقة الإدارة عبارة عن تطبيق للنظام الذي يحافظ على الميتافيرس، ويتطلب الذكاء الاصطناعي للإدارة التلقائية للمشكلات الكبيرة جدًا، بحيث لا يستطيع البشر التعامل معها، وطبقة البيانات هي طبقة تدير جميع البيانات التي تم إنشاؤها وتخزينها على منصة الميتافيرس، وفي طبقة البيانات، هناك حاجة لتقنيات مثل: البلوكتشين والحوسبة السحابية لضمان سلامة واستقرار البيانات التي تصل إلى مستوى زيتا بايت وما بعده في الميتافيرس.

ونظرًا لأن الميتافيرس يحتوي على حجم من البيانات التي يجب توصيلها مع المستخدم، فمن الضروري أن يتم تخزين وإدارة البيانات المتعلقة

بالكائنات المنفذة في الفضاء الافتراضي والمحتويات التي ينشئها المستخدم في الوقت الفعلي، وبالتالي فإن الميتافيرس يحتوي على كمية بيانات أكبر بكثير لمعالجتها وتخزينها من أي نظام أساسي آخر، وحينما تقع جريمة في الميتافيرس، فمن المحتمل صعوبة بل استحالة جمع والتحقق من جميع البيانات المخزنة على هذا النظام الأساسي؛ بالنظر لأن خوادم مركز بيانات الميتافيرس تستخدم تقنيات أساسية لسلسلة الكتل والحوسبة السحابية الموزعة في بلدان مختلفة، وبالتالي فإنه سيتم توزيع البيانات ذات الصلة عبر عدة خوادم من بلدان مختلفة، ولهذا يكون من الصعب فعليًا الوصول إلى الخادم وجمع البيانات؛ نظرًا لقيود الوقت والمال، وبسبب المسافات الطويلة التي ينطوي عليها الأمر وإمكانية حدوث مشكلات قانونية بين البلدان، لذلك، يجب على المحققين جمع الأدلة التي تم إنشاؤها بواسطة منصة الميتافيرس من خلال نظام الإدارة، ولا سيما نظام إدارة البيانات، ومن جانب آخر، يجب على المحققين جمع البيانات المتعلقة بالجرائم فقط بشكل انتقائي عند النظر في الوقت والتكلفة، وقد يكون من الضروري أيضاً طلب البيانات ذات الصلة من نظام الميتافيرس مرة أخرى بناءً على نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها، وهو ما قد يتعين عليه إجراء هذه العملية بشكل متكرر، ومن ثَمَّ فإنه عند جمع البيانات على منصة الميتافيرس، فمن المهم تحديد البيانات التي سيتم جمعها من النظام بشكل خاص، ومن الضروري كذلك تزويد النظام بوحدات أو معلومات لاختيار البيانات، مثل موقع أو منطقة معينة من الميتافيرس والمحتوى المحدد الفترة المحددة، فلا شك في أن جمع البيانات الخاصة بجرائم الميتافيرس يتطلب من أجهزة إنفاذ القانون العمل على الثلاث نطاقات لجمع الأدلة المتحصلة عن الجرائم المرتكبة في سياق الميتافيرس.

مرحلة فحص واسترجاع الأدلة الرقمية:

تتضمن مرحلة فحص الأدلة واسترجاعها استخراج وتقييم عناصر البيانات المتعلقة بالجريمة من مجموعة البيانات الخام التي تم جمعها، فقد تكون البيانات التي تم جمعها في شكل لا يمكنه نقل معلومات ذات مغزى بسبب التشفير أو الترميز أو الضغط، كما تتضمن هذه المرحلة أيضاً عملية تحييد تلك التي تعوق تفسير البيانات، ففي مرحلة جمع البيانات، تختلف أنواع البيانات التي يتم جمعها بواسطة المحققين في نطاقات (المستخدم ومقدمي الخدمة ومنصة الميتافيرس)، وذلك وفق الاعتبارات الخاصة بكل نطاق.

مرحلة تحليل البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالأدلة الرقمية:

تقوم مرحلة التحليل على تحليل البيانات والأدلة المستخرجة من كل نطاق من النطاقات الثلاثة التي يعمل عليها المحققون في الميتافيرس، وتستخلص النتائج حول القضية من خلال تجميع النتائج، حيث يتم خلال هذه المرحلة الاعتماد على أكثر البيانات والمخرجات التي يجب فحصها في البداية، والتي تتوقف على نوعية الجريمة المرتكبة في الميتافيرس، حيث يعتمد تحديد الأولويات وترتيب تحليل البيانات والمخرجات المتحصلة على حدس المحقق وخبرته، فالأدلة التي تم جمعها من مصادر مختلفة في الميتافيرس قد يكون لها معنى في حد

ذاتها، ولكن يمكن كذلك إنشاء معانٍ جديدة لها من خلال تحليلات الارتباط بينها وبين غيرها من المخرجات المتحصلة من نطاقات الميتافيرس الأخرى (نطاق المستخدم، نطاق الخدمة)، حيث يمكن للمحقق تحديد سلوك المستخدم في وقت معين من خلال ربط الأدلة المتحصلة من الثلاث النطاقات المختلفة للميتافيرس.

بينما تشير مرحلة إعداد التقارير إلى عملية تقديم وشرح الاستنتاج الذي ينتج عن مرحلة التحليل، ومن الجدير بالذكر أن هناك قلقاً بشأن كيفية تقديم الأدلة في شكل ثلاثي الأبعاد التي تم جمعها في الميتافيرس إلى المحاكم، فحينما يتم عرض البيانات ثلاثية الأبعاد في نموذج ورقي ثنائي الأبعاد يتم تقديمه إلى المحاكم في العالم الحقيقي، فقد يثار تخوفاً بشأن فقد بعض المعلومات أو تغيير مضمونها، وبصفة خاصة بالنسبة للصور المجزأة ثلاثية الأبعاد أو لقطة واحدة لمشهد تم جمعه في الميتافيرس، حيث يمكن أن يصبح معنى المعلومات غامضًا اعتمادًا على الزاوية والمسافة التي تتعرض لها نظارات الواقع الافتراضي والمعزز، ولذلك يكون من الضروري دراسة المنهجية والاعتبارات الخاصة المتعلقة بالبيانات ثلاثية الأبعاد قبل أن يتم التعرف عليها كدليل في المحكمة.

التحديات التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون:

يواجه القائمون على التحقيقات الجنائية بعض التحديات ذات الصلة، من أبرزها: موثوقية الأدلة المتحصلة من الميتافيرس، ومقدار ومدى جودة البيانات الرئيسية التي تم جمعها، ففي نطاق منصة الميتافيرس، يجب جمع البيانات الضخمة والموزعة من الميتافيرس بشكل انتقائي، مع مراعاة عنصر الوقت وكفاءة التكلفة، ونظرًا لأن جمع البيانات الانتقائي يعتمد على نظام إدارة البيانات لمنصة الميتافيرس، فقد تكون جميع إجراءات جمع البيانات غير شفافة؛ لذلك يجب عند تقديم الأدلة في المحكمة - إثبات ملاءمة عملية جمع البيانات الانتقائية على منصة الميتافيرس، فضلاً عن وجود بعض المناقشات حول مدى موثوقية النتائج في الميتافيرس عندما يتم جمع البيانات بشكل انتقائي باستخدام تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

فضلاً عن تقيد المحققين - في مرحلة جمع المعلومات - فيما يتعلق بوصولهم المباشر إلى مصادر البيانات بمدى تعاون الشركات المالكة للبيانات والمعلومات داخل منصة الميتافيرس؛ نظرًا لأن هذه الشركات قد تتحفظ على التعاون مع سلطات التحقيق وتقديم البيانات المطلوبة منها، ما لم تكن الشركة متورطة بشكل مباشر في القضية، وذلك لعدم وجود التزام قانوني عليها بالتعاون مع سلطات التحقيق والمحاكمة، وبالتالي لا يمكن جمع البيانات على منصة الميتافيرس إلا بالتعاون مع الشركة التي تمتلك البيانات، وينطبق الأمر ذاته على شركات الطرف الثالث من مقدمي الخدمة بالميتافيرس، إذا ما

قامت بتخزين البيانات خارج منصة الميتافيرس، مع الوضع في الاعتبار التزام هذه الشركات بمراعاة حقوق المشتركين في الخصوصية، ومن ثَمَّ امتناعها عن إفشاء أية بيانات تخصهم، حتى ولو كانت متصلة بتحقيقات أو محاكمات قائمة، ونذكر - على سبيل المثال - في عام ٢٠١٦، رفض شركة أبل التعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي التعاون عندما تمت مطالبتها بتحليل بيانات الأيفون لإرهابي ميت بسبب مراعاتها لاعتبارات خصوصية المستخدم.

أضف إلى ذلك تقلب وتغير حالة البيانات التي يتم إنشاؤها في الميتافيرس بشكل أكثر من البيانات المسجلة في العالم الحقيقي، فضلاً عن استحالة تسجيل جميع البيانات التي تحدث على الميتافيرس؛ كحركات جميع الصور الرمزية، بالإضافة إلى أن البيانات المتدفقة في الوقت الفعلي، مثل: مؤتمرات الفيديو والمحادثات الصوتية كلها تكون متطايرة إذا لم يتم تسجيلها من جانب المستخدم، كما أنه ليس من السهل تطوير تقنية لمراقبة عشرات الآلاف من التيرا بايت من البيانات التي تم إنشاؤها في أجزاء من الألف من الثانية في الميتافيرس، ومن ثَمَّ إذا كان الميتافيرس لا يقوم بتشغيل نظام تسجيل منفصل أو مركز بيانات جنائي للاستجابات للحوادث، فيجب استخدام موارد الحوسبة الخاصة بنموذج الميتافيرس للتحقيق في الحوادث أو المشكلات.

كما يلزم توفير معلومات حول العملية التشغيلية للنظام المطور من أجل تطوير أداة

تحليل مخصصة، فإذا لم تنشر الشركة المصنعة الوثائق الرسمية لنظام الملفات، فيجب على المحققين إجراء هندسة عكسية ضد النظام الثنائي لنظام التشغيل؛ الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت والجهد، ومن ناحية أخرى، إذا لم يكتمل تطوير تقنية التحليل، فلن يتمكن المحلل من جمع أو تحليل البيانات من جهاز الإدخال أو الإخراج.

هذا إلى جانب مسألة حماية الخصوصية للمستخدمين في الميتافيرس، ومدى إمكان السماح للمحققين بالوصول إلى المعلومات والأدلة المسجلة على الشاشات المحمولة على رأس المستخدم، بالإضافة إلى متابعة حركة المكونات الأخرى على الميتافيرس، حيث تلعب الخلفيات دورًا مهمًا في عملية التحقيق الجنائي، والتي غالبًا ما تتضمن معلومات غير مقصودة، مثل: حركات الأفاتارات الأخرى، والعلامات، والمناطق المحيطة، ومسرح الجريمة، كما أن المستخدم قد يقوم بكشف بعض المعلومات الشخصية الحساسة من خلال شاشة الخلفية كذلك، ويمكن ملاحظة إيماءات المستخدم وأنماط حركة الرأس أو العينين من خلال الصورة الرمزية، كما يمكن استخدام هذه المعلومات لتتبع هوية المستخدم الفعلية خارج الميتافيرس من خلال تتبع العين في Avatar والتعرف على نمط الإيماءات باستخدام القياسات الحيوية، مثل: بصمات الأصابع وقزحية المستخدم، كما تؤدي تقنيات الحفاظ على الخصوصية الجديدة كاستنساخ الصورة الرمزية، والإغلاق، والتمويه، والنقل الفوري، والإخفاء إلى قيام المحققين - في بعض الأحيان - باتخاذ قرارات غير صحيحة أو التسبب في حدوث ارتباك أثناء عملية التحليل.

وفي ختام هذا المقال نوصي بدعوة المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجيات تنظم استخدام الميتافيرس وتحدد طرق التعامل معها

والمجالات التي يجب أن يتم إنشاء الميتافيرس فيها من أجل تطويرها والمجالات المحظورة فيها، وبما يضمن صياغة نمط من العلاقة المباشرة مع الشركات المطورة لتعزيز الدور الرقابي للدولة على مواطنيها داخل الميتافيرس من دون أن ينتقص ذلك من حقوقهم وحرياتهم الرقمية. فضلاً عن ضرورة تضافر الجهود الدولية لوضع اتفاقية دولية تنظم مسئولية مقدمي خدمات الميتافيرس وتلزمهم بالانصياع بالتعاون في مكافحة الجرائم ومتابعة التعديات والانتهاكات وتبادل الأدلة والمعلومات المرتبطة بتلك الحالات، وتحديد القوانين واجبة التطبيق في تلك الحالات وضوابط الاستناد إليها. علاوة على مواصلة صقل القدرات الذاتية لرجال إنفاذ القانون والمحققين الجنائيين المعنيين بالتعامل مع الجرائم السيبرانية، وتنمية مهاراتهم التكنولوجية، بما يمكّنهم من أداء دورهم في التعامل مع الأدلة الرقمية المتحصلة من الجرائم الواقعة داخل الميتافيرس، مع ضرورة تعزيز التعاون الدولي القضائي والأمني وتسهيل عمليات تبادل المعلومات بين الدول؛ بهدف جمع الأدلة الرقمية المتحصلة من الجرائم الواقعة داخل الميتافيرس، وبصفة خاصة في الدول التي توجد بها خوادم تشغيل هذه التقنية المستحدثة.

جهود الأمم المتحدة لمواجهة الفساد

تُعتبر مشكلة الفساد إحدى المشكلات التي تؤرق كافة دول العالم، فلم تعد شأنًا داخليًا يتعلق بدولة واحدة أو مجموعة من الدول، بل تحولت من هاجس وطني وإقليمي إلى قضية سياسية عالمية، أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه وتضاعفت مخاوفه إزاء تداعياتها وعواقبها؛ مما أوجب ضرورة البحث عن سياسات فعّالة للتصدّي لها من خلال تعاون دولي لاستهداف الممارسات الفاسدة كافةً أياً كانت مواقعها، ومهما كانت أوضاع ومناصب مرتكبيها، تحقيقاً للغاية الأسمى المتمثلة في مجتمعات آمنة مستقرة تنمو وتزدهر بشفافية وعدالة بين كافة أفرادها.

فالفساد يُمثل سلوكاً اجتماعياً غير مرغوب فيه، ينتهك مرتكبه من خلاله قيم المجتمع وثوابته، فهو سلوك يكمُن فيه الانحراف عما يجب أن يكون؛ لذلك عرّفته منظمة الشفافية بأنه: «إساءة استخدام السُلطة المُوكلة لتحقيق مكاسب شخصية». وعرّفه البنك الدولي بأنه: «الاستخدام السيئ للسلطة العامة لتحقيق منافع خاصة». وهو محرم في كافة الديانات السماوية، وورد ذكره في عدة آيات في القرآن الكريم نهت عنه، بل اعتبره المولى - عز وجل - محاربة لله وللرسول فقال - تعالى -: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (سورة المائدة - آية ٣٣).

وقد تصدرت منظمة الأمم المتحدة العمل الدولي، فى اتخاذ المبادرات والتدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة بصفة عامة، وجرائم الفساد بصفة خاصة، حيث توجهت فى بداية الأمر إلى محاربة الأفعال الإجرامية المتعلقة بالمخدرات، وانتقلت في مرحلة ثانية إلى محاربة عمليات غسل الأموال المتحصلة من هذه الجرائم، تلاها بعد ذلك مرحلة وضع الاتفاقيات التى ترمي إلى محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ثم ركزت جهودها على محاربة جرائم الفساد، الذي كُللت بالنجاح بإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م، **ونوضح جهود أجهزة المنظمة باعتبار جمهورية مصر العربية عضواً فاعلاً في مكافحة الفساد من خلالها فيما يلي:**

أولاً - قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمواجهة الفساد:

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، التي أولت اهتمامًا

لواء دكتور/
عادل ياسين مخيمر

لمناقشات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسألة مكافحة الفساد، حيث اعتبرت الجمعية العامة الفساد واحدًا من أهم التحديات التي ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لمكافحته، باعتباره مشكلة ذات آثار اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، مدمرة في المجتمع الدولى، ولعبت دور المحرك الدولى لمكافحة الفساد فى المراحل المبكرة، وهى مراحل ما قبل وضع الاتفاقيات الدولية، حيث سعت إلى بلورة آليات قانونية، وتعزيز الإجراءات الدولية وتطوير استراتيجية عالمية لمكافحته، **وقد قامت بذلك من خلال إصدار مجموعة من القرارات الملزمة دوليًا أهمها ما يلي:**

- القرار رقم ٣٥١٤ لسنة ١٩٧٥م، الصادر بعنوان: «تدابير ضد الممارسات الفاسدة للشركات عبر الوطنية والشركات الأخرى ووسطائها وغيرهم من المتورطين في مثل هذه الممارسات»، الذى نص على إدانة جميع الممارسات الفاسدة التي تباشرها الشركات عبر الوطنية.
- القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٦م الذي جاء بعنوان: «تدابير مكافحة الفساد» وتناول تفصيلاً إجراءات مكافحة الفساد، وقد اعتمدت بموجبه المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، والذي أوصى الدول الأعضاء باعتماد تلك التدابير كأداة تسترشد بها في جهودها الخاصة بمكافحة الفساد.
- اعتماد إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٩٦م الذي نص على «إدانة جميع الممارسات الفاسدة بما فيها الرشوة في المعاملات التجارية الدولية، ودعوة الدول الأعضاء إلى تبني تدابير فعالة لمحاربة الرشوة الدولية».
- القرار رقم ١٢٨ لسنة١٩٩٩م، الذي أكد على الحاجة إلى تطوير استراتيجية عالمية لتقوية التعاون الدولي الرامى إلى الوقاية من الفساد ومعاقبة مرتكبيه، مشيرًا إلى تزايد عدد الاتفاقيات والصكوك الإقليمية التي أعدت بهدف مكافحة الفساد.

ثانيًا - عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لمواجهة الفساد:

بدأت جهود الجمعية العامة، بإدراج موضوع مواجهة الفساد فى أجندة مؤتمراتها لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، ابتداءً من المؤتمر السابع الذي عقد في مدينة ميلانو بإيطاليا عام ١٩٨٥م، وأسفرت تلك الجهود عن تبنى المؤتمر الثامن الذي عقد في هافانا عام ١٩٩٠ قرارًا يدعو إلى مكافحة الفساد الحكومي، كما طالب قرار الأمين العام بتوفير ميزانية للدعم الفنى اللازم لمكافحة الفساد، واستمرت تلك المؤتمرات حتى مؤتمر الدورة العاشرة للدول الأطراف فى اتفاقية مكافحة الفساد، الذي عُقد فى مدينة أتلانتا الأمريكية ديسمبر ٢٠٢٣، والذى هدف إلى تقييم الجهود العالمية لمكافحة الفساد. كما قامت المنظمة بعقد الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الجرائم التي ضمنتها بنودًا لمكافحة الفساد، منها اتفاقية الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م، التي تُعد من أولى الجهود التي نبهت لخطورة ظاهرة الفساد في طياتها، وكذلك مدى التأثير السيئ لآليات غسل الأموال التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة لإخفاء الأموال المتحصلة من تجارة السموم البيضاء، ودعت إلى رفع الحواجز السرية في البنوك التي كانت تتستر على حسابات مرتكبي الأفعال الفاسدة. كما استهدفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٣م، تعزيز التعاون بين الدول لمنع الأنماط الخطيرة للجريمة المنظمة ومنها جرائم الفساد.

وكُللت جهود المنظمة في ٣١ نوفمبر ٢٠٠٣م، باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «UNCAC» لتصبح أول صك دولي لمكافحة الفساد ملزم قانونًا، وتعد هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية تفصيلاً فى تناول قضية مكافحة الفساد، وتميزت هذه الاتفاقية بعدة خصائص وهي:

- هي أول صك عالمي حقيقي لمكافحة الفساد، وفريدة من نوعها ليس فقط في تغطيتها لجميع أنحاء العالم، بل أيضًا في اتساعها

وتفاصيل أحكامها التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تغطيها الاتفاقيات الإقليمية.

- أن التنفيذ الفعال والمتماسك للاتفاقية، يعتمد إلى حد كبير على التزام عدد كبير من الجهات الفاعلة في الدول الأطراف فيها بمواجهة الفساد.
- الاتفاقية تُرسخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة ومتماسكة، للعمل المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد، كما أنها تنشر التعاون الدولي عن طريق الأُطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وإرساء السياسات التعاونية.

الإطار العام وركائز الاتفاقية:

تمثل جوهر الاتفاقية لمواجهة الفساد في أربعة ركائز أساسية وهي: المعايير الوقائية، التجريم وتطبيق القانون، واسترداد الأصول، والتعاون الدولي، **نوضحهم فيما يلي:**

المعايير الوقائية:

تناول الفصل الثاني في المواد من (٥-١٤) بصورة شاملة التدابير والسياسات الوقائية لمكافحة الفساد، التي تتمثل في قيام الدول بإنشاء هيئة أو هيئات وقائية لمكافحة الفساد، وإصدار مدونات سلوك وجدارة لعمليات توظيف الموظفين العامين، وصياغة المبادئ التوجيهية للشفافية والمساءلة في مجال الخدمات والمالية العامة، كما تدعو الاتفاقية الدول إلى العمل بنشاط على تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى للمجتمع المدني في مكافحة الفساد ورفع مستوى الوعي العام بتلك الظاهرة .

التجريم وتطبيق القانون:

تناول الفصل الثالث المعنون «التجريم وتطبيق القانون» المواد من (١٥-٥٩)، تجريم أفعال رشوة الموظفين العموميين المحليين والأجانب والموظفين في المنظمات الدولية، والاختلاس، وسوء استخدام الممتلكات العامة، والنفوذ التجاري، وسوء استعمال الوظائف والإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، واختلاس ممتلكات القطاع الخاص، غسل العائدات المتأتية من الجريمة، وعرقلة سير العدالة، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية الأشخاص عن تلك الجرائم والعقوبات الجنائية أو غير الجنائية، بما في ذلك الغرامات المالية التي توقع عليهم، وتوسيع نطاق قانون التقادم في حالة فرار الجناة من وجه العدالة. وعرفت الاتفاقية «غسل عائدات الجريمة» على أنها جريمة جنائية بما في ذلك تحويل الأموال أو نقلها لإخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع، ومساعدة أي شخص في مثل هذا العمل مع علمه بأن تلك الممتلكات هي عائدات

للجريمة، أو تلقي مثل تلك الممتلكات عن علم، أو الارتباط والتآمر ومحاولة ومساعدة وتحريض وتسهيل أو تقديم المشورة وارتكاب أي جرم من هذا القبيل.

استرداد الأصول:

نص الفصل الخامس من الاتفاقية في المواد من (٥١-٥٩)، صراحةً عن استرداد الأصول على أنه «مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية». وتقوم الأحكام الموضوعية عقب ذلك بتعيين سلسلة من الآليات بما في ذلك إجراءات الاسترداد المدنية والجنائية، والتي بموجبها يمكن تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادتها، وهكذا يتم إرجاع الأموال المختلسة من دولة ما إليها حتى لو تم غسلها في وقت لاحق، كما يقدم الفصل أيضاً آليات الاسترداد المباشر في الدعاوى المدنية أو غيره، وإطار شامل للتعاون الدولي.

التعاون الدولي:

شمل الفصل الرابع من الاتفاقية المواد من (٤٣-٤٩) التي كرست مفهوم التعاون الدولي، ونصت على أنه يتعين على الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع نظامها القانوني الداخلي، مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، وملزمة بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في مجال جمع ونقل الأدلة لاستخدامها في المحكمة، وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، واتخاذ تدابير من شأنها أن تدعم وتتعقب وتُجمد وتحجز وتصادر العائدات المتأتية من الفساد.

آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية:

لقد نصت المادة (٢/٦٣) بالاتفاقية على عقد مؤتمر دوري للدول الأطراف الموقعة عليها لمتابعة تنفيذها على أن يُعقد كل سنتين في إحدى الدول الأعضاء، تحضُره الوفود الرسمية للدول، وبصفة مراقب بعض منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات إقليمية والمجتمع المدني، حيث تم عقد عدة مؤتمرات أسفرت عن قرارات هامة لمتابعة تطبيق الاتفاقية، **نذكر منها:**

- **المؤتمر الأول**؛ عُقد خلال الفترة من ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في عمّان بالأردن، أُتفق فيه من بين جملة أمور أخرى، على «أنه من الضروري إنشاء آلية مناسبة وفعالة للمساعدة في استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد» وعليه تقرر إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالرصد.
- **المؤتمر الثالث**؛ الذي عُقد بالدوحة ٢٠٠٩ وأسفر عن الاتفاق على آلية لمراقبة تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد تم تسميتها « آلية الدوحة للتنفيذ»، تتمثل في رصد جميع الدول كل خمس سنوات لرؤية الكيفية التي تفي من خلالها بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية، على أن يتم تجميع النتائج المبنية على أسس التقييم الذاتي واستعراض الخبراء في تقارير الاستعراض القُطري على أن يتاح موجز هذه التقارير للعرض العام.

وتُحدد التقارير القُطرية الثغرات في القوانين الوطنية لمكافحة الفساد وفي الممارسات، كما سيتم الكشف عن نقاط القوة والضعف من خلال قوائم التقييم الذاتي المبنية على أساس برنامج حاسوبي جديد تم تطويره من قبل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)، وهذا التحليل سيُمكن من زيادة فعالية تقديم المساعدة التقنية، وقد لاقت قرارات مؤتمر الدوحة إشادة الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ذكر بأن اتفاق الدوحة يعني: «أنه من الآن فصاعداً، سيتم الحكم على الدول من خلال الإجراءات التي تتخذها لمكافحة الفساد، وليس من خلال مجرد الوعود التي تقدمها».

• **المؤتمر التاسع**، استضافته مدينة شرم الشيخ في الأول من ديسمبر ٢٠٢١م، بعد جائحة كورونا، وشارك فيه نحو ٢,١٣٣ ممثلين عن الحكومات والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص من أكثر من ١٥٠ دولة، وانتهى المؤتمر بعدة قرارات تبرز المخاطر المتزايدة للفساد، والدعوات للدول الأعضاء بجمع أفضل الممارسات والتحديات، بهدف تطوير دلائل إرشادية لتعزيز التعاون لمنع الفساد وتحديده والتحقيق فيه وملاحقته في أوقات الطوارئ، وفي أثناء الاستجابة والتعافي من الأزمات.

• **المؤتمر العاشر الأخير**؛ الذي عُقد بمدينة جورجيا بولاية أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١١-١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م، الذي ناقش عدة مقترحات متعلقة بمواجهة الفساد، **وأصدر عدة قرارات تتضمن ما يلي:**

- تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في مكافحة الفساد.
- تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول النامية.
- تعزيز التعاون الدولي في الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بالفساد على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.
- تعزيز الشفافية والنزاهة في المشتريات العامة؛ دعماً لخطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠م.
- تقديم الحوافز للقطاع الخاص؛ لتبني إجراءات النزاهة لمنع الفساد ومكافحته.

ويُشار إلى أن تحالف منظمات المجتمع المدني الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قد لعب دوراً إيجابيًّا خلال هذا المؤتمر بإقناع الدول باعتماد فقرات تمت إضافتها لبعض القرارات المهمة، منها الإفصاح عن مُلاك الشركات الوطنية والعالمية وإتاحتها للعموم.

وفي ضوء ما تقدم يُمكن القول بأن ظاهرة الفساد باتت تورق المجتمع الدولي، وأن منظمة الأمم المتحدة توليها اهتمامًا خاصًّا، فلم تكتفِ باعتماد اتفاقية مكافحة الفساد، بل تُتابع عن كثب قيام الدول بتنفيذها للحد من هذه الآفة الخطيرة، وقد أدى ذلك إلى قيام الدول بتطوير استراتيجياتها لمكافحة تلك الظاهرة، ومن بينها مصر التي أطلقت عام ٢٠١٤م الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

التعاون العربي الأمني في ضوء الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

يُعد الإرهاب خطرًا عالميًا عابرًا للحدود الوطنية، فالإرهاب والتطرف العنيف يؤثران على جهود السلام والأمن المبذولة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون الدولي الشامل والهادف من أجل منع ارتكاب الجرائم الإرهابية، ومكافحة كافة صور التطرف من خلال تجفيف منابعه ومصادر تمويله، وصد كل محاولات انتشاره، وملاحقة مرتكبي مثل تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة.

ولقد كان مجلس وزراء الداخلية العرب عبر سنوات عمله الطويلة نموذجًا متقدمًا في مجالات التعاون العربي المشترك؛ حيث حقق إنجازات متعددة في هذا المجال، وفي مقدمة تلك الإنجازات الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم توقيعها في اجتماع مشترك بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل بالقاهرة في شهر إبريل عام ١٩٩٨م، رغبة في تعزيز التعاون فيما بين الدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية، وتشكل خطرًا على مصالحها الحيوية واستقرارها.

تناولت الاتفاقية في بابها الأول تعريف الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر، كما حددت الجريمة الإرهابية بأنها أية جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أيٍّ من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يُعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تُعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

(أ) اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤م.

(ب) اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦م.

(ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣م، والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال بتاريخ١٩٨٤/٥/١٠م.

(د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون، والموقعة في ١٩٧٣/١٢/١٤م .

عقيد دكتور/
محمد عماد السنباطى
قطاع الشئون القانونية

(هـ) اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٩٧٩/١٢/١٧م .

(و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة١٩٨٣م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

وبموجب تلك الاتفاقية تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزمت الدول العربية الموقعة على الاتفاقية باتخاذ عدة تدابير لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقًا للقوانين والإجراءات الداخلية لكلٍّ منها على النحو التالي:

أولًا ـ في مجال منع ارتكاب الجرائم الإرهابية :

- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحًا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها، أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات، أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.
- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.
- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات .. وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.
- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.
- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.
- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة، وفقًا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.
- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقًا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة .

ثانيًا ـ في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية :

- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقًا للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.
- تأمين حماية فعَّالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

- تأمين حماية فعَّالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها .
- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
- إقامة تعاون فعَّال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تُساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

ثالثًا ـ في مجال تبادل المعلومات والخبرات وإجراء التحريات:

تتبادل الدول المتعاقدة المعلومات فيما بينها حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية، وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ومصادر تمويلها وتسليحها، وكذا أنواع الأسلحة والمتفجرات التي تستخدمها، وتخطر كل منها الأخرى بالمعلومات المتوافرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، وظروف وملابسات تلك الجريمة بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق .

وتتعهد الدول المتعاقدة - أيضًا - بتبادل المعلومات والبيانات التي من شأنها الحيلولة دون

وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها، بالإضافة إلى تزويدها بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تُساعد في القبض على المتهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة أو الشروع أو الاشتراك فيها، أو تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية، وذلك كله بمراعاة المحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

وبالإضافة لما سبق تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقًا لقوانين وأنظمة كل دولة ويشمل مجال التعاون العربي في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية إجراء وتبادل الدراسات والبحوث والخبرات في مجال المكافحة، فضلاً عن توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

ولم يقتصر التعاون في المجال الأمني بين وزارات الداخلية في الدول العربية، وإنما اشتملت على المجال القضائي المتعلق بتسليم المتهمين والمحكوم عليهم وفقًا للضوابط الواردة بالاتفاقية، بجانب الإنابة القضائية في الدعاوى الناشئة عن الجرائم الإرهابية، والمساعدة في التحقيقات وإجراءات المحاكمات المتعلقة بتلك الجرائم.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب لم تقتصر على توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب؛ إذ إنه منذ عام ١٩٩٨م ينعقد في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مؤتمر سنوي للمسئولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية، وتشكل هذه المؤتمرات - التي كان آخرها المؤتمر السادس والعشرون الذي انعقد في شهر أكتوبر ٢٠٢٣م- مناسبة لتبادل التجارب والخبرات بين المسئولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية، كما تمثل فرصة لتدارس الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة لها.

وبجانب المؤتمرات والاجتماعات، اتخذ المجلس إجراءات عديدة تنوعت بين وضع الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط المرحلية والنموذجية، وتجميع تشريعات مكافحة الإرهاب والاتفاقيات المبرمة بشأنه، وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها في وضع القوانين الاسترشادية وقواعد المعلومات المتعلقة بالإرهاب، بالإضافة إلى تنسيق عمليات ملاحقة الإرهابيين والبحث عنهم وتقديمهم للعدالة، ونشر التوعية بمخاطر الإرهاب، كما يحرص المجلس على تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب.

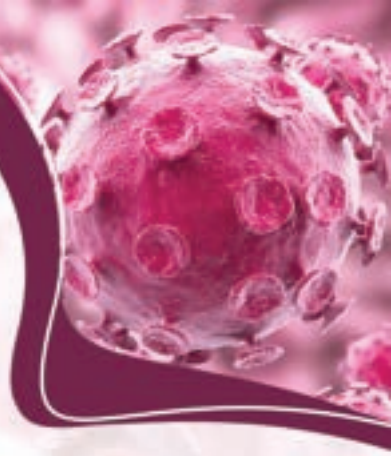

الحماية الأمنية من مخاطر استخدام الإرهاب للهندسة الوراثية والفيروسات

لقد تجاوزت تقنية الهندسة الوراثية الأبحاث العلمية الأكاديمية، ودخلت حيز المجال التطبيقي، وأثبتت أنها سلاح خطير فى يد الإنسان يستطيع به حل الكثير من المشاكل الزراعية والصناعية والصحية والبيئية والأمن الغذائي، وسيطرت موجة من التشاؤم من إمكان الالتواء بهذا العلم الجديد نحو الاستعمال غير الإنساني الذى يحمل فساد البيئة، وكذلك الموت والهلاك للإنسان والحيوان والنبات، فلو استغلت الهندسة فى الحروب البيولوجية، فربما تكون لعنتها أشد وأعتى من القنبلة الذرية.

وليست البكتريا فقط هى الكائن الحى المستخدم فى مثل هذه التجارب، فقد شملت التجارب الحشرات بمختلف أنواعها ورتبها، والنباتات ولا سيما حبوب القمح، حيث يتم تطعيمه بجينات مرضية محددة ومبرمجة لإصابة الطاقم الوراثي البشرى فى حالة الحبوب المعدة للاستخدام الآدمي، وذلك يعنى أن بكتريا واحدة أو حبة قمح واحدة ستصبح أخطر من مائة طائرة عسكرية، وستفعل ما ستفشل فيه الجيوش، فمن الممكن نظرياً تطوير الأسلحة البيولوجية، بإضافة بعض الجينات إليها واستخدامها لتهاجم جزءاً معيناً من جسد الإنسان، وهذا ما يؤكد أننا مقدمون على نوع جديد من الحروب يتم التعامل فيه على مستوى الجينات، وهو ما يعرف بـ «حرب الجينات».

وتعرف الأسلحة البيولوجية بأنها الاستزراع أو الإنتاج المتعمد للكائنات الممرضة من بكتريا أو فطريات أو فيروسات ونواتجها السامة (التوكسينات) أو أية مواد ضارة أخرى ناتجة عنها بهدف نشر المرض فى الإنسان أو الحيوان أو النبات .. مما يؤدى إلى القضاء عليها.

وتكمن خطورة الأسلحة البيولوجية، فى أنها فعالة بدرجة كبيرة وتعيش لتظل تنقل العدوى لفترات طويلة بعد إطلاقها، كما أنها لا ترى بالعين المجردة؛ حيث لا نشعر بأنه قد تم إطلاقها، كما أن وسائل إطلاقها كثيرة، من أهمها:

أ) الإطلاق على شكل إسبراى مع اتجاه الريح فى حالة أن يكون الطقس له تأثير على انتشار هذه الأسلحة.

ب) أن تطلق هذه الأسلحة من قنبلة على رأس صاروخ على العدو المستهدف وتسمى (رؤوس بيولوجية).

ج) أن تلوث به المياه أو الغذاء.

د) الحقن تحت الجلد مباشرة أو إسبراى للشخص المراد التخلص منه (يستخدم هذا فى أجهزة المخابرات).

هـ) نشر الميكروب عن طريق الحشرات والقوارض والمركبات.

ولعل الحديث عن الأسلحة البيولوجية يصيب الناس بالذعر، ولكن عدم الحديث عن الأخطار المحيطة لا يعنى عدم وجودها، بل على العكس،

عقيد دكتور/
مجدى محمد جمعة
رئاسة قوات الأمن المركزي

ربما يؤدى إلى مضاعفة آثارها التى تنجم عنها عدم وضع نظم خبرة لإشارات الإنذار المبكر، وكذا نظم خبرة للاستعداد والوقاية.

وينبغي العمل على التخطيط العلمي للتنبؤ بالمخاطر لأهمية التنبؤ بالمخاطر في العمل الشرطي؛ حيث إن التنبؤ يعتبر الخطوة الأولى فى الطريق الصحيح لمواجهة المخاطر عن طريق التخطيط، وبدونه لن تتمكن المنظمة الأمنية من إدارة المخاطر، إدارة مبادرة وليس بردة الفعل.

وقد يصبح من الصعب الوصول إلى الفاعل المستخدم للسلاح البيولوجي، لأن تأثير الميكروب أو الفيروس المستخدم يحتاج لفترة حضانة معينة، يكون الفاعل قد اختفى قبل أن يتم اكتشاف أمره، وبذلك تتعاظم أهمية دور الشرطة بكافة قطاعاتها وقطاع الخدمات الطبية فى استخدام التقنيات الحديثة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية القومية المصرية والإقليمية والدولية فى مواجهة استخدام الإرهاب للهندسة الوراثية والفيروسات وتحوراتها في التهديدات البيولوجية.

ومن أجل ذلك نوصى بضرورة العمل على:

- سن تشريعات تجرِّم الاستخدام الضار فى (الجينوم) أو الهندسة الوراثية للإنسان والحيوان والنبات، بمواجهة سلبيات الذكاء الاصطناعي مثل جائحة فيروسات كورونا وتحوراتها وجدري القرود.

- العمل على قيام الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية بتطوير قواعد البيانات بتطبيق إدارة الأزمات بشبكة معلومات وزارة الداخلية « الإنترانت»، **لتشمل المعلومات المهمة مثل ما يلى:**

- الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، والتخصصات المتاحة، وغرف العمليات الجراحية وبيانات الأطباء وأطقم التمريض والإسعاف والطوارئ.

- بيانات عن حالات الإصابة بالأمراض والأوبئة الناجمة عن جرائم الإرهاب البيولوجي والفيروسات.

- قيام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية، بالعمل على إنشاء نظام للإنذار المبكر والمراقبة والتسجيل، يسمح بمتابعة الأحداث، وخاصة حالات الإصابات البيولوجية في (الإنسان والحيوان والنبات) وإعادة عرضها بالتحليل العلمي من المختصين إذا استدعى الأمر ذلك.

- العمل على التنسيق بين نظام معلومات إدارة الأزمات بوزارة الداخلية ونظام معلومات إدارة الأزمات بالقوات المسلحة، ونظام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ونظام معلومات وزارت الصحة والبيئة والتجارة والصناعة والزراعة، وذلك عن طريق بروتوكولات للتعاون وتبادل المعلومات بشأن مواجهة سلبيات الذكاء الاصطناعي مثل الإرهاب البيولوجي بصفة عامة وجائحة فيروس كورونا وتحوراته بصفة خاصة لخطورته وفقاً لما أعلنته منظمة الصحة العالمية فى أعوام (٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) وجدري القرود ٢٠٢٤م.

دور المؤسسة الأمنية في حماية الوعي العام في ظل تقنيات

مر الإنسان خلال حياته العصرية بالعديد من المراحل والتغيرات المعرفية والصناعية، غيرت كل مرحلة من حياة البشر، حتى ذهب البعض إلى إطلاق لفظ الثورة على كل مرحلة من هذه المراحل. فكانت الثورة الصناعية الأولى بتعرف الإنسان على الآلات التي مكنته من الاستغناء عن قوة يديه وصار قادراً على نقل الأشياء وتحريكها بقوة تفوق قوته بعشرات المرات. ثم جاءت الثورة الصناعية الثانية التي اكتشف الإنسان خلالها المحركات وتمكن من استخدام الوقود واستطاع التنقل بسرعة تفوق تصوراته، بل إنه حقق الحلم المستحيل وتمكن من مجاورة الطيور في السماء مستخدماً الطائرات. ثم جاءت الثورة الصناعية الثالثة وعرف الإنسان وسائل الاتصال وبدأ في استخدامها وتطويرها حتى أضحى العالم قرية واحدة صغيرة، ما يحدث في الصين يُسمع في أمريكا وما يصور في القطب الشمالي تشاهده في غابات أفريقيا. بل إن الطموح البشري وصل إلى غزو الفضاء. وهبط الإنسان على القمر. وقد عرف الإنسان خلال هذه الثورة أهمية المعلومات وأصبحت هي نفط العصر.

تطور التكنولوجيا وظهور الواقع الافتراضي

ووصل الأمر أقصاه بظهور هذا الجهاز السحري الجديد الذي عرف بالكمبيوتر، وتمكن الإنسان من خلاله من تخزين كمية هائلة من المعلومات وإعادة استرجاعها بسهولة، وعُرفت قواعد البيانات. واستطاع الإنسان الجمع بين تقنيات الاتصال وأجهزة الكمبيوتر ليتمكن من تبادل المعلومات بسهولة كبيرة. وتطورت أجهزة الحاسب الآلي وصغر حجمه ورخص سعره وتمكن الكافة من اقتنائه، والتدريب على استخدامه. فظهر للعلن واقع جديد عرف بالواقع الرقمي، وعاش الإنسان في هذا الواقع الرقمي الخيالي. ووجد فيه ضالته ليعايش حلمه الذي قد يعجز عن معايشته في عالمه الحقيقي. وتطورت الآلات التي يستخدمها الإنسان في هذا العالم الرقمي الجديد وتنوعت استخداماتها، وتنامى اعتماد الإنسان عليه خاصة مع تطور شبكة الإنترنت، حتى أضحت هذه الشبكة هي البيئة التي يمارس فيها الإنسان معظم نشاطاته البشرية. فتاجر الإنسان عبر الإنترنت وحلت مواقع وصفحات الإنترنت محل المتاجر والأسواق في العالم الحقيقي. لكن الحقيقة أن الإنسان ظل قادراً أثناء تواجده في هذا الواقع على التعرف على عناصره الرقمية

لواء دكتور/
عاصم الشريف
مدير الإدارة العامة لمباحث المصنفات
وحماية حقوق الملكية الفكرية

بسهولة وتمييزها عن عناصر حياته الحقيقية وبناء قراراته على معطيات حقيقية لا لبس فيها.

سيطرة الواقع الممتد واختلاط الحقيقة بالخيال

لكن مع بدايات الثورة الصناعية الرابعة، التي عرفت بثورة الإنترنت تطورت تكنولوجيا معالجة المعلومات بصورة مذهلة، وصاحب ذلك ازدهار كبير لتقنيات ووسائل الاتصال الرقمي، وكان لشيوع استخدامات الإنترنت وتداخلها مع حياة البشر مع سيطرة إنترنت الأشياء، أعظم الأثر على الرقيّ والتقدُّم الإنساني. فارتبطت هذه التقنية السحرية وسطور لغتها الرقمية بكافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية، والتعليمية بل والطبية؛ حيث صارت الأجهزة الرقمية تتابع الحالة الصحية للبشر عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشخص حالته، بل وتتخذ القرار نيابة عنه. وظهر في الأفق واقع جديد تداخلت فيه العناصر الرقمية مع العناصر الحقيقة حتى بدأ الانسان يفقد تدريجياً القدرة على التفرقة بينهما واختلط الواقع بالخيال خاصة مع بزوغ نجم الذكاء الاصطناعي وتمكنه من التعلم واتخاذ القرار فنشأ واقع جديد نعيش فيه جميعاً هو الواقع الممتد، وصار من الصعب التعرف على الحقيقة. فمثلاً خلال قيادتنا للسيارات الحديثة المزودة بزجاج بتقنية الواقع المعزز نشاهد الطريق وهو عنصر حقيقي، وفي ذات الوقت نشاهد صور السيارات المارة في شارع آخر متقاطع مع طريقنا بواسطة كاميرات المراقبة العامة ومخرجات الأقمار الاصطناعية، وجميعها عناصر افتراضية من صناعة الآلات والذكاء الاصطناعي ونأخذ بناء عليها القرار بالتوقف أو إبطاء سرعتنا لتجنب حادث. بل إن السيارة قد تتخذ القرار رغمًا عنَّا بالتوقف لتجنب الحادث. أي أننا بنينا قرارنا على وعي شكلته التكنولوجيا وليس بناءً على وعي مبني على ما تراه أعيننا بصورة حقيقية.

استغلال مخرجات الثورة الصناعية الرابعة لتزييف الوعي

وقد أغرى التطور الكبير لتقنيات الذكاء الاصطناعي مطورى التكنولوجيا ليقوموا بتخليق واقع افتراضي مزيف بالكامل وخلطه بالواقع الحقيقي، ليظهر وكأنه يحدث بالفعل، فيما عرف بتقنيات التزييف العميق. فعجز العقل البشري عن تمييز هذه العناصر المزيفة وتعامل معها على أنها صور حقيقية، حتى أنه احتاج لمساعدة منظومات الذكاء الاصطناعي لترشده وتساعده على التعرف على الحقيقة بين المشاهد المزيفة.

مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي بأشكالها المختلفة وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم وتعود المواطنين على استخدام تلك المواقع الإلكترونية لدرجة تقترب من الإدمان عليها، أصبحت تلك المواقع تتحكم في بناء الوعي لديهم، وأصبح الواقع الجديد الذي تمثله شبكة الإنترنت هو البيئة التي يستقون منها المعلومات والأفكار. فكان من السهل استخدام التقنيات الحديثة لتزييف هذا الوعي ودفع المواطنين لاتخاذ قرارات مبنية على وعي زائف مكون من المعلومات التي يبثها مطورو التكنولوجيا عبر تلك المواقع. وما يتخذونه من آليات لتغطية هذا الزيف وإلباسه ثوب الحقيقة.

اللجان الإلكترونية

يكفي لإحداث وعي وطني مزيف نشر شائعة ما عبر الإنترنت من خلال تقنيات معدة سلفاً. كمجموعات الإنترنت الموجهة أو ما يعرف «باللجان الإلكترونية» أو «الذباب الإلكتروني»، وهي مجموعات من المستخدمين لشبكة الإنترنت، يجمعهم هدف واحد قد يكون هدفاً اقتصادياً يتمثل في تحقيق الربح أو هدف سياسي بإلحاق الضرر بدولة معادية، أو هدف أيديولوجي بدعم جماعة معينة، ويرتبطون بوسيلة اتصال سهلة وسريعة غالباً ما تكون من خلال مجموعة سرية على أحد مواقع التواصل الاجتماعي التي تدعم الاتصال السري المشفر، ويكون لهم قيادة واحدة، يتلقى طلب نشر الشائعة من خلال الإعجاب بخبر ما أو صفحة محددة، أو نشر التعليقات أو غير ذلك من النشاطات عبر الشبكة، ثم يقوم مدير المجموعة بنقل تلك التكليفات لأعضاء المجموعة ليتم تنفيذها فوراً عبر الحسابات الوهمية التي يقومون بإنشائها على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، ومن الممكن أن تحصل شائعة ما عبر تلك التقنية على دعم ألف متابع مقابل ٥٠ دولارًا فقط. وتتميز هذه الآلية بصعوبة كشف زيف المنتج الصادر عنها؛ حيث يتم تنفيذ الخطوات بواسطة أشخاص طبيعيين يصعب تمييز سلوكياتهم الموجهة عن باقي الأشخاص الطبيعيين من مستخدمي الإنترنت.

الروبوتات الآلية

وبالرغم من شهرة تلك الآلية إلا أن الأعداد التي تنتجها تلك المجموعات الموجهة من ضغطات الإعجاب قد لا تكون كافية لإشهار خبر معين ودعم حصوله على ملايين ضغطات

الإعجاب؛ حيث إن تفاعل أفراد هذه المجموعات الذين يعملون متفرقين في أماكن مختلفة يكون محدوداً بعدد الأجهزة التي يستخدمونها؛ إذ يستحيل عليهم استخدام عدد كبير من الأجهزة حتى لا يتم كشفهم؛ لذلك كان لا بد من تدعيم نشر الشائعة عبر الحصول على ملايين الناشرين الوهميين لها من خلال منظومات الذكاء الاصطناعي المعروفة «بروبوتات الإنترنت» التي تنشئ ببساطة ملايين الحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعمل على نشر الشائعة بمجرد إطلاق الأمر. ويعد هذا النشاط هو أول اختراق تقوم به أنظمة الذكاء الاصطناعي لتتحكم في حياة البشر، فقد يؤدي تمكن تلك الأنظمة من محاكاة السلوك البشري عبر الإنترنت إلى توجيهها لتلك الأنشطة البشرية حتى تتمكن من التدخل في قدرة العقل البشري على تكوين الإدراك الواعي، بمحاولتها التلاعب بوعي البشر عبر التلاعب بمخرجات شبكات التواصل الاجتماعي وآلياتها، مما قد يمكن تلك التكنولوجيا الحديثة وصانعيها مستقبلاً من التحكم في قرارات البشر، بدفعهم لتوجيه القرار السياسي لبلادهم في الطريق الذي يريده صانعوها[1]. ويعيب تلك التقنية زيادة تكلفة استخدام تلك المنظومات واحتياجها للتطوير المستمر؛ نظراً لسهولة كشفها بواسطة برمجيات الحماية التي تقوم باكتشاف العمل الآلي لها من خلال أوامر يصعب تنفيذها على الآلة كاختيار مجموعة من الصور مثلاً، مما يجعلها تحتاج تحديثات برمجية مكلفة جداً ومستمرة.

(١) خطورة روبوتات السوشيال ميديا، تغريدة لأيلون ماسك، على حسابه الرسمي على موقع تويتر، نشر بتاريخ 7:55 AM · Sep 26, 2019 عبر الرابط، https://twitter.com/elonmusk/status/1177099375287271424

مزارع النقر

لهذا ظلت الحاجة للمستخدمين البشريين قائمة، فظهر استثمار جديد في الوهم ينتج حسابات وهمية تتبنى نشر الشائعة من خلال بشر حقيقيين يجلسون خلف الشاشات فيما يعرف بتقنية «مزارع النقر (Click Farms)»، وهي نوع جديد وفريد من المزارع، تنتشر في المناطق الحضرية وليست الريفية، كما أن محاصيلها غريبة وتختلف بصورة كبيرة عن حاصلات المزارع العادية، حيث تقوم بنشر الشائعات عبر استخدام مجموعة كبيرة من الأجهزة (الهواتف الذكية) التي تستخدم لإدارة الحسابات الوهمية التي تنشر التعليقات والأخبار اللازمة لنشر الشائعة، بصورة سريعة وعلى نطاق واسع. وبدأ استخدام تلك التقنية عند ظهورها لترويج التطبيقات، وتعظيم الأرباح وتحسين نتائج البحث على منصات التجارة الإلكترونية. حتى تم استغلالها بصورة ممنهجة لإسقاط الدول عبر تزييف وعي مواطنيها بإيهامهم بتمتع فكرة معينة بدعم شعبي وهمي أو ترويج الإشاعات المغرضة

والإيهام بصحتها لتوجيه الرأي العام باتجاه معين يريده صانعو تلك التكنولوجيا[١].

وقد تم الإعلان عن اكتشاف مزرعة للنقرات في تايلاند وضبط العاملين فيها بمعرفة قوات إنفاذ القانون هناك؛ حيث تبين أنه يشرف على تشغيلها ثلاثة عمال صينيين، وتتكون هذه المزرعة من عدد ٥٠٠ هاتف ذكي من ماركات مختلفة، تم تزويدهم بعدد ٣٥٠ ألف شريحة تشغيل خطوط للهواتف المحمولة، بالإضافة لتسعة أجهزة حاسب آلي، وعدد ٢١ جهاز قارئ شرائح الهاتف[٢].

وقد اعترف المتهمون المضبوطون بقيام إحدى الشركات الصينية بإنشاء هذه المزرعة وأنها قد وفرت لهم هذه الأجهزة، وكذلك وفرت أحد المنازل التي تقع قرب الحدود الكمبودية لاتخاذه مكاناً لإدارة المزرعة، وأنهم يمارسون فيها عملهم في النقر على زر الإعجاب لمنتجات الشركة وإشهار إعلاناتها، مقابل أن تدفع لهم مبلغ ٤٤٠٣ دولارات شهرياً.

مواقع زراعة المحتوى

وحتى تكتمل الدائرة ويسود الوهم كان لابد من منح تلك التقنيات المصداقية حتى يمكن تقييد فكر المتلقي، ومنعه من الاستمرار في البحث عن الحقيقة، بإدخاله في دائرة من الأكاذيب ليصعب عليه التعرف على الحقيقة. فظهر للوجود تقنية «مواقع زراعة المحتوى (Content farm)» وهي مواقع يتم إنشاؤها خصيصاً لإسباغ الصدق على أحد الموضوعات أو الأخبار، يتم من خلالها نشر إحصاءات كاذبة أو أخبار وهمية مع تعزيز ذلك بنشر فيديوهات مصطنعة بواسطة تقنيات

(1) The Shady World of Click Farms, https://www.equedia.com/shady-world-click-farms/

(٢) خبر عن ضبط مزارع النقر (Click Farms) بجريدة تقني الإلكترونية.
https://www.thechni.com/2017/06/click.html

التزييف العميق، لدعم ذلك الموضوع أو الخبر لتأكيد الشائعة، وجعل أي محاولة لتكذيبها تقابل باستهجان المجتمع ورفضه. وقد يشمل استخدام تلك التقنية ارتكاب أفعال إجرامية تتعلق بالتعدي على العلامات التجارية الخاصة ببعض الشركات أو الهيئات العامة لمنح المحتوى غير الحقيقي مصداقية وهمية لدى المطلعين عليه.

دور المشرع المصري في المواجهة

يُعتبر نشر الشائعات عبر الإنترنت بقصد تزييف الوعي أحد أشكال جرائم تقنية المعلومات. لذلك أصدر المشرع المصري حزمة من القوانين التي تعمل على مكافحة تلك الجريمة، فضمّن قانون العقوبات العديد من المواد التي تجرم نشر الأخبار الكاذبة، وتم تتويج تلك الجهود بصدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ الخاص بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية الملكية الفكرية، كما جرَّم المشرع التعامل بالعملات الرقمية المشفرة لإعاقة حصول المجرمين على عوائد جرائمهم في العالم الرقمي في القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م الخاص بتنظيم عمل البنك المركزي لتكتمل مظلة الحماية القانونية.

دور المؤسسة الأمنية في المواجهة

ومن جانبها تبذل المؤسسة الأمنية الجهود الحثيثة لإنفاذ القوانين بصفة عامة ومكافحة الجرائم بكافة صورها في العالم الحقيقي والعالم الرقمي الافتراضي. لحماية المواطنين على كافة الأصعدة. عبر انتهاج آليات وتقنيات حديثة تكفل لها رصد الجرائم فور حدوثها، واتخاذ الخطوات الاستباقية لحماية الأمن العام قبل حدوث الجرائم. وحماية الوعي العام عبر إنفاذ القانون بصورة فورية حازمة مع تطوير دور الإعلام الأمني لتحقيق الردع العام والخاص. إلا أنه وبرغم تلك الجهود الحثيثة والتضحيات المستمرة يجب العلم - دائماً - أن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وخاصة تلك الجرائم التي تستهدف كيان الدول ذاته، هو عمل مجتمعي شامل، يحتاج إلى تكافل كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ولا يمكن قصر مواجهته على العمل الأمني فقط، حيث يعتمد على ممارسة الدور الوقائي لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، والدور التثقيفي والريادي للأسرة كمكون أساسي للمجتمع.